



التَّحْفُ الْعِرَاقِيَّةُ
فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى الْإِجْمَاعِ
الْمُدَّعَى فِي كُفْرِ تَارِكِ عَمَلِ
الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



التَّحْفُ الْعِرَاقِيَّةُ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى الْإِجْمَاعِ الْمُدَّعَى فِي كُفْرِ تَارِكِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار
على نهجه إلى يوم الدين؛ أما بعد:

فإني قد قرأتُ -قديماً- مقالاً للشيخ عبد العزيز الريس بعنوان: ((الإمام
الألباني والإرجاء))، وقد دافع فيه عن مجدد العصر العلامة المحدث الفقيه محمد
ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى بوفاء وحق، وأبطل في مقاله الفرية التي أقدم
عليها البعضُ بجهل أو بظلم؛ ألا وهي تهمة موافقة المرجئة في مذهبهم في
مسائل الإيمان والكفر؛ وقد أجاد وأفاد في دفاعه عن الشيخ الألباني، نسأل الله
تعالى أن يكون ذلك خالصاً لوجه الكريم وأن يكون في ميزان حسناته.

وإن كنتُ قد استغربتُ من عنوان المقال؛ ووددتُ أن لو كان عنوانه:
((الإمام الألباني وتهمة الإرجاء))، إكراماً للشيخ الألباني أن يُقرن اسمه
بالإرجاء؛ وما عُرِفَت السلفية في عصرنا إلا مقرونة باسمه وما عُرِفَ إلا بها، أما
الإرجاء فهي تهمة أثارها القطبيون وأذئابهم من الحزبيين والتكفيريين لإسقاط
الدعوة السلفية بإسقاط رموزها الكبار ومنهم الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، ثم
تأثر بها مَنْ لم يُتقن عقيدة السلف في مسائل الإيمان والكفر ولم يتبين له بعدُ
حقيقة الخلاف بين عقيدة السلف وعقيدة المخالفين من مرجئة وخوارج.



ثم إني عند قراءتي لمقاله وجدته: قد ذكر مسألة "تارك جنس العمل" وأفرد لها مبحثاً في أحد هوامش مقاله وقد أطل فيه الكلام:

١- فذكر خمسة نقول عن أئمة كبار يؤكد فيها الإجماع على كفر تارك جنس العمل.

٢- ثم دلل على ذلك بحديث: ((ألا وإن في الجسد مضغة ...)) ونقل كلاماً عن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في مسألة التلازم بين الإيمان والعمل.

٣- ثم ذكر وجوهاً للرد على ما يحتج به مخالفه من حديث: ((لم يعملوا خيراً قط)) على عدم كفر تارك جنس العمل.

٤- ثم نبه على أن شيخ الإسلام يقول بكفر تارك جنس العمل وأن من نسب إليه غير ذلك فقد أخطأ وبيّن سبب خطأه.

٥- ثم أشار إلى أنه لا بد من التنبيه للفرق بين جنس العمل وأفراده عند النقل عن أئمة السلف وبيّن مواضع ذلك.

وكنْتُ قديماً قد قرأتُ ذلك فأقول: هذا فهمه، ولا نحتاج أن نتكلّم حول مسألة "تارك جنس العمل" لأنّه قد طال الكلام فيها، ثم أنّ شيخين من علماء العصر قد حذّرا من الخوض في هذه المسألة — وهما العلامة الأصولي ابن عثيمين رحمه الله تعالى والشيخ الكبير ربيع حفظه الله تعالى — لما لها من أثرٍ في تفريق صف السلفين، وإتاحة الفرصة للتكفيريين والقطبيين من إحياء أصولهم ودعوتهم،



ولكونها من المسائل المفترضة التي يندر وقوعها ويصعب معرفتها؛ ولذا لم يبحث فيها سلف الأمة.

لكنني في محاورتين -مع أخوين من كتّاب سحاب وعلى الخاص- ومن خلال مطالعتي لبعض المقالات وجدتُ أنَّ البعض قد تأثّر فعلاً بهذه النقول الخمسة التي ذكرها الشيخ عبد العزيز الرئيس، بل ويستدلُّ بها ويحيلُ إليها؛ هذه واحدة.

وثانياً: لما لمسألة تارك جنس العمل من أثر كبير في الساحة الإسلامية؛ حيث فرّقت السلفيين إلى فئتين، تتهم أحدها علماء العصر -ومنهم مجده الشيخ الألباني رحمه الله تعالى- بالإرجاء؛ بعد أن كانت تعدّه رمزاً كبيراً من رموز السلفية وله الأثر البالغ في إحياء هذه الدعوة المباركة؛ هكذا كان الألباني في منظور هؤلاء ثم أصبح اليوم عندهم علماً على مذهب المرجئة بل وجهمياً جلدًا؛ هو وكل من نصر قوله أو دافع عنه.

أقول: بعد أن عرفتُ ما لهذه المسألة -تكفير تارك جنس العمل- من أثر في الفرقة بين السلفيين؛ وكيف أنَّ البعض تأثّر بذلك فاختلفت نظرتُه نحو الإمام الألباني رحمه الله تعالى؛ عزمتُ على التعليق على ذلك الإجماع الذي ذكره الشيخ عبد العزيز الرئيس وبقية كلامه في مسألة جنس العمل؛ سائلاً من الله التوفيق والسداد، ومن القارئ حسن القراءة والإنصاف.



قال الشيخ عبد العزيز الريب في مؤلفه [الإمام الألباني والإرجاء ص ٢]:
((ومن دخل الإسلام ولم يعمل شيئاً من أعمال الجوارح مع قدرته -ولا مانع-
وبقائه زمناً فهو كافر بالاتفاق؛ وأفراد أعمال الجوارح بالنسبة للإيمان ما بين
واجب يأثم المسلم بتركه -وفي التكفير بترك بعضها نزاع كالمباني الأربعة من
صلاة وصوم وزكاة وحج أو أحدها على قول عند أهل السنة؛ فإنَّ تكفير تارك
المباني الأربعة أو أحدها مسألة خلافية عند أهل السنة السلفيين أنفسهم - وما
بين مستحب يثاب على فعله امثالاً)).

أقول:

- ١ - قوله: ((وبقائه زمناً)) غير محدد؛ فمتى يحكم بكفره؟!!!
- ٢ - قوله: ((فهو كافر بالاتفاق)) أما الاتفاق فسيأتي التعليق عليه.
- ٣ - أما نقله للخلاف في تكفير تارك أحد المباني الأربعة؛ فهذا خلاف
قديم!، أما المشهور فهو في ترك الصلاة لا غير؛ لثبوت الدليل الصحيح في أنَّ
تارك الزكاة في الدنيا تؤخذ منه الزكاة ونصف ماله وفي الآخرة تحت المشيئة يرى
سبيله إما إلى جنة وإما إلى نار، وأما الصيام والحج فهما دون الزكاة أولاً، ولم يرد
في تكفير التارك لهما شيء ثانياً.

ثم أقول: وإذا اختلف السلف في ذلك؛ ألا تعتقد يا شيخ أنهم بالتالي
سيختلفون في تكفير تارك أعمال الجوارح لا محال؟! ذلك أنَّ أعظم أعمال
الجوارح -بالاتفاق- هي المباني الأربعة؛ أفترى أنَّ العلماء الذين لا يُكفرون



بترك المباني الأربعة يُكفرون بترك أعمال الجوارح؟! إن قلت: نعم، للتلازم بين الإيمان والعمل؟ قلت: انقل لنا قولاً من أقوال أهل العلم في ذلك؛ أي: يقول بعدم كفر تارك المباني الأربعة ثم يُكفر بترك أعمال الجوارح؟! أما التلازم؛ فإنَّ عدم اللازم قد يدل على عدم الملزوم وقد يدل على ضعفه؛ وسيأتي النقل في ذلك، فكيف جزمتم بالعدم وكفرتم بترك اللازم؟!

ونحن ننقل لك قول الإمام مجدد التوحيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى الذي لا يُكفر تارك المباني الأربعة وهو يؤكِّد أنه لا يُكفر إلا ما أجمع عليه العلماء وهو الشهادتان، يقول: ((أركان الإسلام الخمسة؛ أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة إذا أقر بها وتركها تهاوناً: فنحن وإن قاتلناه على فعلها فلا نكفره بتركها. والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً في غير جحود، ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم وهو: الشهادتان)) [الدرر السنية ٧٠/١].

ولا تقل يا شيخ -كما قال غيرك-: أنَّ مجدد التوحيد يُكفر تارك العمل بالتوحيد؛ لذا فهو يُكفر تارك العمل بالجوارح وإن كان لا يُكفر تارك المباني الأربعة!!، لأنَّ هذه مغالطة ظاهرة، فإنَّ تارك العمل بالتوحيد -ولو في بعض أفرادهِ: كالدعاء من غير الله- ينقض الشهادتين، وليس كذلك تارك العمل بالجوارح؛ فإنَّ العمل بالتوحيد من أصل التوحيد وأما العمل بالجوارح -بفعل المأمور وترك المحذور- من مكملاته ومتمماته، فكان لا بدَّ من التفريق.



وقد قال الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله تعالى في فضل الشهادتين: ((وهي أصل الدين، وأساسه، ورأس أمره، وساق شجرته، وعمود فسطاطه، وبقية أركان الدين وفرائضه متفرعة عنها، متشعبة منها، مكملات لها)) [مختصر معارج القبول/ ١١٦-١١٧].

وما أروع ما قاله العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى في حديث الشفاعة، في قوله: (لم يعملوا خيراً قط):

((والمراد بقوله: "لم يعملوا خيراً قط" من أعمال الجوارح وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار أنه: "لم يعمل خيراً قط غير التوحيد"؛ خرَّجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ومن حديث ابن مسعود موقوفاً، ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة قال: "فأقول يا رب ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله" خرَّجاه في الصحيحين وعند مسلم "فيقول: ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك"، وهذا يدل على أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعته مخلوق: هم أهل كلمة التوحيد الذين لم يعملوا معها خيراً قط بجوارحهم)) [التخويف من أهل النار ص ٢٥٦].

قلتُ: فبان لكلّ ذي عينين أنّ التوحيد وترك العمل بالجوارح يجتمعان؛ لا كما يزعم البعض عند ردّه لما يستدل به مخالفه من كلام مجدد التوحيد السالف الذكر.

٤- وأما قوله: ((**وأفراد أعمال الجوارح ...**)) فأولى من هذا التقسيم وأضبط ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله تعالى [المجموع ٦٣٧/٧]:
 ((ثم هو -يقصد: لفظ الإيمان- في الكتاب بمعنيين: أصل، وفرع واجب، فالأصل: الذي في القلب، وراءه العمل؛ فلهذا يفرق بينهما بقوله: "آمنوا وعملوا الصالحات"، والذي يجمعهما كما في قوله: "إنما المؤمنون"، "ولا يستأذنك الذين لا يؤمنون" وحديث الحيا ووفد عبد القيس.
 وهو مركب من أصل: لا يتم بدونه، ومن واجب: ينقص بفواته نقصاً يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب: يفوت بفواته علو الدرجة. فالناس فيه: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق.

كالحجّ وكالبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات؛ فمن سواء أجزائه: ما إذا ذهب نقص عن الأكمل. ومنه ما نقص عن الكمال؛ وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات. ومنه ما نقص ركنه: وهو ترك الاعتقاد والقول؛ الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمّى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق. وأصله: القلب، وكماله: العمل الظاهر. بخلاف الإسلام؛ فإنّ أصله: الظاهر، وكماله: القلب)).



فتقسيم الإيمان إلى أصل وفرع أو إلى أصل وكمال كما في مواضع أخرى من كلام شيخ الإسلام؛ هو الصحيح الذي جرى عليه عمل السلف، والأصل في القلب وهو الاعتقاد ويثبت ظاهراً بالقول (النطق بالشهادتين)، والكمال هو العمل الظاهر وبفواته ينقص الإيمان كمن ترك الواجبات أو فعل المحرمات ولا يزول الإيمان إلا بترك الاعتقاد أو القول.

وأما الإسلام فكذلك له أصل وهو الظاهر (النطق بالشهادتين الذي يثبت بهما الإسلام) وله كمال وهو القلب، ولا يزول اسم الإسلام بزوال ما في القلب كالمنافقين؛ فهم مسلمون في الظاهر مع عدم الإيمان القلبي، وهذا معلوم. وأما تقسيم أعمال الجوارح إلى جنس يكفر تاركه وإلى أفراد أو آحاد قد يكفر تاركها وقد لا يكفر فهذا تقسيم محدث لا برهان عليه من الكتاب والسنة ولا من أقوال السلف. فلماذا نترك التقسيم المعهود عند السلف ونقول بالتقسيم المحدث؟! ثم نبني عليه أحكاماً ونُحدثُ فيه فرقة وشقاقاً.

أولاً: ثم ذكر الشيخ عبد العزيز هامشاً نقل فيه مَنْ نقل الاتفاق على كفر تارك جنس العمل فقال:

((قد حكى الإجماع جمع من العلماء منهم:

١- الحميدي / أخرجه الخلال في السنة (٣ / ٥٨٦) رقم ١٠٢٧، وذكره

ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧ / ٢٠٩).



٢- الشافعي / ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٠٩ / ٧).

٣- أبو عبيد القاسم بن سلام / كتاب الإيذان ص ١٨، ١٩.

٤- الأجرى / كتاب الشريعة (٢ / ٦١١).

٥- ابن تيمية / كما في مجموع الفتاوى (١٤ / ١٢٠)).

وأنا أنقل للقارئ الكريم هذه النقول من مصادرها ليتبين له حقيقة هذا الإجماع ثم أعلق عليها بشيء للتوضيح:

١- قول الإمام الحميدي رحمه الله تعالى:

((وقال حنبل حدثنا الحميدي قال: وأخبرت أن ناساً يقولون مَنْ أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، ويصلي مستدبر القبلة حتى يموت: فهو مؤمن؛ ما لم يكن جاحداً، إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه؛ إذا كان مقراً بالفرائض واستقبال القبلة. فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وعلماء المسلمين؛ قال الله تعالى: "وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين" الآية. وقال حنبل سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: من قال هذا فقد كفر بالله، وردَّ على أمره، وعلى الرسول ما جاء به عن الله)) مجموع الفتاوى (٢٠٩ / ٧).



أقول: عَقَّبَ الخلال بعد أن ذكره فقال: ((في إسناد عبد الله بن حنبل مجهول الحال)) [السنة ٥٨٧/٣]، ثم لو صح هذا القول عنه: فإنَّما كَفَّرَه الحميدي لما فيه من استخفافٍ وعدم الالتزام بالفرائض وردّها وليس بمجرد تركها؛ وهذا متفق عليه حتى مع مرجئة الفقهاء!!.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد أن نقل كلام الحميدي وغيره: ((وإنما قال الأئمة بكفر هذا؛ لأنَّ هذا فرض ما لا يقع، فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئاً مما أمر به من الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات مثل الصلاة بلا وضوء!! وإلى غير القبلة!! ونكاح الأمهات!!، وهو مع ذلك مؤمن في الباطن؛ بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيمان الذي في قلبه. ولهذا كان أصحاب أبي حنيفة يكفِّرون أنواعاً ممن يقول كذا وكذا لما فيه من الاستخفاف، ويجعلونه مرتداً ببعض هذه الأنواع)) المجموع (٢١٨/٧).

أقول: فكلام الإمام الحميدي في موضوع وادعاؤك يا شيخ عبد العزيز في موضوع آخر!! وفرق بين ترك الفعل الذي هو عمل الجارحة وبين ترك الخضوع والتعظيم والانقياد الذي هو أصل عمل القلب.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((وكلام الله خبر وأمر؛ فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام؛ وهو عمل في القلب؛ جماعه: الخضوع والانقياد للأمر وإن لم يفعل المأمور به. فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد: فقد حصل أصل الإيمان في القلب؛ وهو

الطمأنينة والإقرار، فَإِنَّ اشتقاقه من الأمن، الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد)) [الصارم المسلول ٩٦٧/٣].

وقال في الصلاة: ((وتكفير تارك الصلاة هو المشهور المأثور عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين، ومورد النزاع هو: فيمن أقر بوجوبها والتزم فعلها ولم يفعلها)) ثم وضحها فقال: ((أن يكون مقراً ملتزماً لكن تركها كسلاً وتهوناً أو اشتغالاً بأغراض له عنها؛ فهذا مورد النزاع، كَمَنْ عليه دين وهو مقر بوجوبه ملتزم لأدائه لكنه يمطل بخلاً أو تهوناً)) [المجموع ٩٧/٢٠]، ففرّق رحمه الله تعالى بين التزام الفعل وهو عمل القلب وبين الفعل وهو عمل الجارحة.

٢- قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

((وقال الشافعي رضي الله عنه في كتاب الأم في "باب النية في الصلاة" يحتج بأن لا تجزئ صلاة إلا بنية بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إنما الأعمال بالنيات"، ثم قال: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر)) مجموع الفتاوى (٢٠٩/٧).



أقول: وهو كذلك؛ الإيمان قول وعمل ونية، فلا يجزئ في مسمى الإيمان إلا أن تجتمع هذه الثلاث، وبعضهم زاد فقال: قول وعمل ونية وسنة، وبعضهم نقص فقال: قول وعمل، وبعضهم بدّل فقال: اعتقاد وقول وعمل، وكلها من أقوال السلف، وهي ردٌّ على المرجئة القائلين: الإيمان قول. فأين الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح؟!.

ثم مَنْ قال أنَّ الشافعي يريد بلفظة "وعمل" عمل الجوارح فقط دون عمل القلب؟!.

إن قلت: لأنه أضاف "ونية" وهي عمل القلب؟ قلنا: إنَّما أضاف هذه اللفظة مَنْ أضافها من السلف لعلَّ ذكرها شيخ الإسلام بقوله: ((فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر؛ لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك قال بعضهم: نية)) [المجموع ٥٠٦/٧]، ولهذا أضاف غيره فقال: "واتباع السنَّة" ليؤكِّدوا أنَّ قبول القول والعمل لا بدَّ فيه من شرطين؛ الأول: هو النية (الإخلاص) والثاني: هو موافقة السنَّة (الإتباع)؛ وهذه هي صفات الأقوال والأعمال المقبولة.

٣- قول الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله تعالى:

قال: ((على مثل هذا القول؛ كان سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة الذين كانوا مصابيح الأرض وأئمة العلم

في دهرهم، من أهل العراق والحجاز والشام وغيرها، زارين -أي: عائبين- على أهل البدع كلها، ويرون الإيمان قولاً وعملاً)) [كتاب الإيمان / ١٨ - ١٩].
أقول: ونحن مقتدون بهم، ونرى ما يرونه من أن الإيمان قول وعمل؛ فأين الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح يا شيخ؟!.

فإن قلت: الذي لا يُكفّر تارك عمل الجوارح بالكلية يلزمه أن يكون الإيمان عنده قولاً بلا عمل. أقول: ليس الأمر كذلك؛ بل نقول: أن الإيمان قول وعمل، وأن ترك العمل بالكلية (عمل القلب والجوارح) يكفر صاحبه، وترك عمل الجوارح يُنقص الإيمان لأن الإيمان عندنا يزيد وينقص؛ فهل يقول مَنْ يقول بأن الإيمان قول بلا عمل بقولنا حتى يُنزّل علينا كلام القاسم بن سلام وغيره من أئمة السلف؟! فأين الإنصاف يا إخواننا في العقيدة والمنهج؟!

٤ - قول الإمام الآجري رحمه الله تعالى:

قال: ((اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح.

ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل



بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمناً، دلّ على ذلك القرآن والسنة وقول علماء المسلمين)) [كتاب الشريعة ٢ / ٦١١].

أقول: إِنَّ الإمام الآجري رحمه الله تعالى يتكلّم عن فرض الإيمان على هذه الأعضاء؛ فقد فسّر ذلك بعده فقال: ((... فأما ما لزم القلب من فرض الإيمان ...، وأما فرض الإيمان باللسان ...، وأما الإيمان بما فُرِضَ على الجوارح تصديقاً لما آمن به القلب ونطق به اللسان ...)) واستدل على ذلك بالنصوص، ثم قال: ((فالأعمال — رحمكم الله — بالجوارح تصديق الإيمان بالقلب واللسان؛ فمَنْ لم يُصدّق الإيمان بعمله بجوارحه مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه هذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمناً، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيباً لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقاً لإيمانه، وبالله التوفيق)) [الشريعة ٢ / ٦١١ - ٦١٤]، ففي كلامه رحمه الله تعالى رد على المرجئة الذين أخرجوا أعمال الجوارح من الإيمان، وقالوا: الإيمان قول. فقد قال الآجري رحمه الله تعالى بعد كلام يتبع ذلك: ((وهذا ردٌّ على مَنْ قال: الإيمان معرفة، ورد على من قال: الإيمان المعرفة والقول وإن لم يعمل، نعوذ بالله من قائل هذا)) [المصدر السابق ٢ / ٦١٩].

ونحن نقول: بل الإيمان قول وعمل، والحمد لله.

ثم انتبه يا شيخ إلى قوله: ((فمَنْ لم يُصدّق الإيمان بعمله بجوارحه)) مع قوله: ((وأما الإيمان بما فُرِضَ على الجوارح تصديقاً لما آمن به القلب ونطق به

(اللسان)) فَإِنَّكَ لَوْ تَدَبَّرْتَ كَلَامَهُ لَعَلِمْتَ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنْ وَجُوبِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ عَلَى الْجَوَارِحِ فَرَائِضًا؛ لَا عَلَى الْعَمَلِ بِمَا فُرِضَ عَلَى الْجَوَارِحِ، وَهُوَ بِهَذَا الْكَلَامِ يَرِيدُ الرَّدَّ عَلَى الْمَرْجئة الَّذِينَ يَعُدُّونَ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ مِنْ شُرَائِعِ الْإِيمَانِ أَوْ مِنْ ثَمَارِهِ الَّتِي لَا يُوْثِرُ فَوَائِدَهَا عَلَى نَقْصَانِ الْإِيمَانِ، وَلَا يَعُدُّونَهَا مِنْ فَرَائِضِ الْإِيمَانِ، وَأَنْتَ تَتَكَلَّمُ يَا شَيْخَ عَنِ الْعَمَلِ بِمَا فُرِضَ عَلَى الْجَوَارِحِ، وَأَنْ تَارِكَهُ بِالْكُلِّيَّةِ يَكْفِرُ، فَاسْتَدْلَالُكَ بِكَلَامِهِ عَلَى غَيْرِ مَرَادِهِ وَفِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

فَكَلَامُ الْآجِرِيِّ رَدٌّ عَلَى الطَّوَائِفِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ: ((وَلِهَذَا ظَنَّنَ طَوَائِفٌ مِنَ النَّاسِ: أَنَّ الْإِيمَانَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَلْبِ خَاصَّةً، وَمَا عَلَى الْجَوَارِحِ لَيْسَ دَاخِلًا فِي مَسْمَاهُ؛ وَلَكِنْ هُوَ مِنْ ثَمَرَاتِهِ وَنَتَائِجِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، حَتَّى آلِ الْأَمْرِ بِغَلَاتِهِمْ كَجَهْمٍ وَأَتْبَاعِهِ ...)) [المجموع ٧ / ٦٤٤]. فَبَيْنَ الْآجِرِيِّ أَنَّ عَمَلَ الْجَوَارِحِ مِنْ فَرَائِضِ الْإِيمَانِ وَدَاخِلَةٌ فِي مَسْمَاهُ.

ثُمَّ مَا تَقُولُ يَا شَيْخَ بِكَلَامِ الْإِمَامِ الْآجِرِيِّ نَفْسَهُ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ فَيَقُولُ: ((مِنْ صِفَةِ أَهْلِ الْحَقِّ مِمَّنْ ذَكَرْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ لَا عَلَى جِهَةِ الشَّكِّ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّكِّ فِي الْإِيمَانِ - وَلَكِنْ خَوْفُ التَّزْكِيَةِ لِأَنْفُسِهِمْ مِنَ الْإِسْتِكْمَالِ بِالْإِيمَانِ؛ لَا يَدْرِي أَهْوُ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟ وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ إِذَا سَأَلُوا: أَمْؤَمِنَ أَنْتَ؟ قَالَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَأَشْبَاهَ هَذَا.

وَالنَّاطِقُ بِهَذَا وَالْمُصَدِّقُ بِهِ بِقَلْبِهِ: مُؤْمِنٌ.



وإنما الاستثناء بالإيمان لا يدري أهو ممن يستوجب ما نعت الله به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟.

هذا طريق الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان؛ عندهم أنَّ الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، والناس عندهم على الظاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملة الإسلام، ولكن الاستثناء منهم على حسب ما بيناه له، وبينه العلماء من قبلنا)) [الشرعية ٦٥٦/٢].

وفي كلامه أمور:

- أنَّ الاستثناء محلّه كمال الإيمان لا أصله.
- أنَّ الناطق بأصول الإيمان والمصدّق بها -قولاً وعملاً- بقلبه: مؤمن؛ أي: حصل له أصل الإيمان؛ فأين يا ترى العمل بالجوارح؟!.
- أنَّ الاستثناء يكون في الأعمال لا في القول ولا في التصديق بالقلب.
- ونستخلص من هذه الأمور: أنَّ أعمال الجوارح من كمال الإيمان (الواجب والمستحب بحسبه) لا من أصله، ومعلوم بلا مخالف -عند السلف- أنَّ زوال كمال الإيمان لا يلزم منه زوال الإيمان بالكلية، وهو ما به نقول.

٥- قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

((وهنا أصول تنازع الناس فيها؛ منها: أنَّ القلب هل يقوم به تصديق أو تكذيب ولا يظهر قط منه شيء على اللسان والجوارح، وإنما يظهر نقيضه من غير خوف؟)).

فالذي عليه السلف والأئمة وجمهور الناس: أنه لا بدَّ من ظهور موجب ذلك على الجوارح، فمن قال: أنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام ولا فعل شيئاً من واجباته بلا خوف فهذا لا يكون مؤمناً في الباطن، وإنما هو كافر)) [المجموع ١٤ / ١٢٠].

أقول: غفر الله لك يا شيخ عبد العزيز على استدلالك بهذا الكلام؛ وهل نقول نحن -فيمن ترك النطق بالشهادتين- بخلاف ذلك؟!..
فأين الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح حصراً؟!..

أقول: وبهذا يتبيّن لكلّ منصف يبحث عن الحق ولا يتعصب لقول شيخ أو كلام عالم أن ما ذكره الشيخ عبد العزيز الرئيس من إجماع على كفر تارك جنس عمل الجوارح وأيّده بالنقول عن أئمة السلف غير ثابت؛ لا من حيث الإجماع ولا من حيث الاستدلال بالنقول، وهذا يُدكّرنا بالكلمة التي قالها الإمام أحمد رحمه الله تعالى في معرض ردّه على مُدّعي الإجماع حين قال: ((لعلّ الناس
اختلفوا -ما يدرية؟- ولم يتبّه إليه، فليقل: لا نعلم الناس اختلفوا)) [إعلام



ثانياً: ثم قال الشيخ عبد العزيز وهو يؤكّد الإجماع المدّعى على كفر تارك أعمال الجوارح بالكلية بالدليل وبقاعدة التلازم بين الإيمان والعمل: ((ويدل لهذا ما أخرجه الشيخان عن النعمان بن بشير: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ". فإذا كان في القلب أصل الخوف والرجاء والمحبة فعاش زمناً - ولا مانع من العمل - فلا بد أن يظهر أثر هذا الصلاح على الجوارح بمقدار ما في القلب؛ وإلا صار القلب خالياً من أصل الخوف والمحبة والرجاء، والقلب الخالي من أعمال القلوب قلب كافر بالإجماع - كما سبق -.

قال ابن تيمية: "ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأنَّ الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم من رمضان ولا يؤدّي زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح" اهـ (مجموع الفتاوى (٧ / ٦١١)).

وقال: "ثم القلب هو الأصل فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب - ثم ذكر حديث النعمان وقولاً لأبي هريرة ثم قال - فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علماً وعملاً قلبياً لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق" اهـ (مجموع الفتاوى (٧ / ١٨٧)).

أقول:

١ - أما الحديث فلا حجة فيه على تكفير تارك جنس عمل الجوارح، وإنما فيه حجة لقاعدة التلازم بين الباطن والظاهر، فالظاهر دليل الباطن، والباطن أصل الظاهر، وإذا نطق الرجل بالشهادتين -وهي من الظاهر- دلّ ذلك على وجود أصل الإيمان، ولهذا يثبت له الإسلام بها، وإذا نطق بها -من غير المسلمين- رجلٌ مصدّق بها لا عن نفاق وملتزم لها لا مجرد إخبار كان ذلك لحصول الإيمان الذي في قلبه ضرورة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((وبهذا تعرف أنّ من آمن قلبه إيماناً جازماً امتنع أنّ لا يتكلم بالشهادتين مع القدرة، فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام؛ وبهذا يظهر خطأ جهم ومن اتبعه في زعمهم: أنّ مجرد إيمان بدون الإيمان الظاهر ينفع في الآخرة؛ فإنّ هذا ممتنع، إذ لا يحصل الإيمان التام في القلب إلا ويحصل في الظاهر موجهه بحسب القدرة، فإنّ من الممتنع أن يحب الإنسان غيره حباً جازماً وهو قادر على مواصلته ولا يحصل منه حركة ظاهرة إلى ذلك. وأبو طالب إنما كانت محبته للنبي صلى الله عليه وسلم لقربته منه لا لله وإنما نصره وذب عنه لحماية النسب والقراة ولهذا لم يتقبل الله ذلك منه، وإلا فلو كان ذلك عن إيمان في القلب لتكلم بالشهادتين ضرورة، والسبب الذي أوجب نصره للنبي صلى الله عليه وسلم -وهو الحماية- هو الذي أوجب امتناعه من الشهادتين)) [المجموع ٧/ ٥٥٣-٥٥٤].



وقال: ((فإذا قيل الأعمال الظاهرة تكون من موجب الإيمان تارة وموجب غيره أخرى؛ كالتكلم بالشهادتين تارة يكون من موجب إيمان القلب، وتارة يكون تقية كإيمان المنافقين)) [المجموع ٧ / ٥٨١].

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى تارة يعد التكلم بالشهادتين من الإيمان الظاهر، وتارة يعده من الأعمال الظاهرة؛ وإذا كان ذلك كذلك، فالتكلم بالشهادتين داخل في الحديث الذي استدل به الشيخ عبد العزيز الرئيس حفظه الله تعالى.

٢- وأما قاعدة التلازم بين الإيمان الذي في القلب وبين العمل الظاهر؛ فأليك من نصوص شيخ الإسلام ما يوضحها:
قال رحمه الله تعالى: ((فالعمل يصدق أنَّ في القلب إيماناً، وإذا لم يكن عمل كذب أنَّ في قلبه إيماناً؛ لأنَّ ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم)) [المجموع ٧ / ٢٩٤].

وقال: ((فالعلم بالمحسوب يستلزم طلبه، والعلم بالمخوف يستلزم الهرب منه؛ فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم)) [المجموع ٧ / ٢٣٤].

وقال: ((وأما الإرادة الجازمة فلا بدَّ أن يقترب بها مع القدرة فعل المقدور؛ ولو بنظرة، أو حركة رأس، أو لفظة، أو خطوة، أو تحريك بدن)) [المجموع ٧ / ٥٢٧].



وقال: ((والإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم وجود المراد ووجود المقدور عليه منه، فالعبد إذا كان مريداً للصلاة إرادة جازمة مع قدرته عليها صلى؛ فإذا لم يصل مع القدرة دل ذلك على ضعف الإرادة، وبهذا يزول الاشتباه في هذا المقام)) [المجموع ٧/ ٥٢٥ - ٥٢٦].

وقال: ((أصل الإيمان في القلب؛ وهو قول القلب وعمله؛ وهو إقرار بالتصديق، والحب والانقياد.

وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجهه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجهه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه.

ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق، وبعض له.

لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح؛ كما قال أبو هريرة رضي الله عنه: إِنَّ القلب ملك والأعضاء جنوده؛ فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده. وفي الصحيحين عنه أنه قال: "إِنَّ في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب".

ولهذا ظنَّ طوائف من الناس: أَنَّ الإيمان إنما هو في القلب خاصة، وما على الجوارح ليس داخلاً في مسماه؛ ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه، حتى



آل الأمر بغلاتهم كجهم وأتباعه إلى أن قالوا: يمكن أن يصدق بقلبه ولا يظهر بلسانه إلا كلمة الكفر مع قدرته على إظهارها، فيكون الذي في القلب إيماناً نافعاً له في الآخرة، وقالوا: حيث حكم الشارع بكفر أحد بعمل أو قول فليكونه دليلاً على انتفاء ما في القلب؛ وقولهم متناقض)) [المجموع ٧ / ٦٤٤].

وقال: ((الأصل الثاني: أنَّ شعب الإيَّان قد تتلازم عند القوة ولا تتلازم عند الضعف؛ فإذا قوي ما في القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله أوجب بغض أعداء الله كما قال تعالى: "ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء"، وقال: "لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادُّون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيَّان وأيدهم بروح منه".

وقد تحصل للرجل موادتهم لرحمٍ أو حاجة فتكون ذنباً ينقص به إيمانه، ولا يكون به كافراً كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي وأنزل الله فيه: "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة") [المجموع ٧ / ٥٢٢ - ٥٢٣].

وقال رحمه الله تعالى: ((فتبين أنَّ الأعمال الظاهرة الصالحة لا تكون ثمرة للإيَّان الباطن ومعلولة له إلا إذا كان موجباً لها ومقتضياً لها؛ وحينئذ فالموجب لازم لموجبه والمعلول لازم لعلته.

وإذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان؛ فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة، بل يلزم من وجود هذا كاملاً وجود هذا كاملاً، كما يلزم من نقص هذا نقص هذا. إذ تقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل؛ كتقدير موجب تام بلا موجب، وعلة تامة بلا معلولها؛ وهذا ممتنع.

وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحى ومن اتبعهما في الإيمان كالأشعري في أشهر قوليهِ وأكثر أصحابه وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة كالماتريدي ونحوه؛ حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب، يتساوى فيه العباد، وأنه إما أن يعدم وإما أن يوجد، لا يتبعص.

وأنه يمكن وجود الإيمان تاماً في القلب مع وجود التكلم بالكفر والسب لله ورسوله طوعاً من غير إكراه، وأنَّ ما علم من الأقوال الظاهرة أنَّ صاحبه كافر فلاَّ ذلك مستلزم عدم ذلك التصديق الذي في القلب في الأفعال، وأنَّ الأعمال الصالحة الظاهرة ليست لازمة للإيمان الباطن الذي في القلب، بل يوجد إيمان القلب تاماً بدونها؛ فإنَّ هذا القول فيه خطأ من وجوه (...)) [المجموع ٥٨١-٥٨٢ / ٧].

وقال: ((والقرآن يبين: أنَّ إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه))

[٢٢١ / ٧].



وقال: ((الإيمان والنفاق أصله في القلب؛ وإنما الذي يظهر من القول والفعل فرع له ودليل عليه، فإذا ظهر من الرجل شيء من ذلك ترتب الحكم عليه)) [الصارم المسلول ٢/ ٧٦].

فهذه النصوص توضح المراد بـ ((قاعدة التلازم)) بين الإيمان الذي في القلب والعمل الظاهر بحسبه؛ فالظاهر دليل الباطن، والباطن أصل الظاهر، والتلازم يكون في الوجود، ويكون في العدم، ويكون في الضعف، وقد يكون التلازم عند القوة ولا يكون عند الضعف، والإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم وجود المراد ووجود المقدور عليه منه، وإذا عُدَّ العدم اللازم عُدَّ الملزوم أو ضعف؛ لعدم الإرادة أو ضعفها (أي: غير جازمة).

فأقول يا شيخ: فإذا عَلِمَ هذا؛ وجب التمسك بالأصل المعروف: "مَنْ ثَبِتَ إِسْلَامُهُ بَيِّقِينَ فَلَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا بَيِّقِينَ، وَلَا يَزُولُ عَنْهُ بِالشَّكِّ" فلا يمكن تكفير المعين بعدم اللازم أو بعدم الارتباط بين الباطن والظاهر؛ لأنَّ عدمه يحتمل أن يكون لعدم الملزوم ويحتمل أن يكون لضعفه!!، وهذا هو معنى الشك كما لا يخفى؛ قال شيخ الإسلام: ((لفظ "الشك" يراد به تارة ما ليس بيقين وإنَّ كان هناك دلائل وشواهد عليه)) [المجموع ٢٣/ ١١].

فكيف نُكْفِرُ أَحَدًا بِقَوْلٍ يَحْتَمِلُ التَّكْفِيرَ؟! وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يقول: ((فإنَّ التكفير لا يكون بأمر محتمل)) [الصارم المسلول ١/ ٥١٦]، ويقول: ((فلا يزول الإيمان المتعين بالشك، ولا يباح الدم المعصوم بالشك))

[المجموع ١٣٦/٣٤]، ويقول: ((ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك)) [المجموع ١٢ / ٤٦٦].

ثالثاً: ثم قال الشيخ: ((وينبغي أن يتنبه لما يلي:

١- أنه لا يستطيع أحد أن يحكم على أحد أنه لم يعمل شيئاً من جنس أعمال الجوارح؛ ولكن أهل العلم يذكرون هذه المسألة رداً على المرجئة؛ من باب إثبات قوة التلازم بين الظاهر والباطن. والله أعلم)).

قلتُ: ولهذا يقول المؤمنون في حديث الشفاعة: ((ربنا قد أخرجنا من أمرتنا فلم يبق في النار أحد فيه خير)) وهذا بحسب علمهم، ولكن هؤلاء لا يخفون على العليم الحكيم فيقول: ((شفعت الملائكة وشفعت الأنبياء وشفعت المؤمنون وبقي أرحم الراحمين)) قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((فيقبض قبضة من النار -أو قال: قبضتين- ناساً لم يعملوا لله خيراً قط))، فالملائكة والأنبياء والمؤمنون لا يعرفون هؤلاء؛ لأنه لا يستطيع أحد أن يحكم على أحد أنه لم يعمل شيئاً من جنس أعمال الجوارح إلا الله جلَّ في علاه.

وقلتُ: وأما أن أهل العلم يذكرون هذه المسألة رداً على المرجئة من باب إثبات قوة التلازم بين الظاهر والباطن؛ فالمرجئة أقسام منهم مَنْ يقول: الإيمان هو قول القلب وهم جمهورهم، ومنهم مَنْ يقول: قول اللسان وهم الكرامية،



ومنهم مَنْ يقول: قول القلب واللسان وهم مرجئة الفقهاء؛ فكلُّهم يقولون: الإيَّان قول بلا عمل.

وأهل السُّنَّة يردُّون على الطائفة الأولى بأنَّ الإيَّان الذي في القلب يوجب التكلُّم بالشهادتين، وعلى الثانية بأنَّ هذا هو إيَّان المنافقين، وعلى الثالثة بأنَّ الإيَّان يُوجب عمل القلب ولا يُمكن أن يكون الإيَّان تاماً كاملاً من غير عمل ظاهر، وهذا ظاهر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "الإيَّان" ولولا خشية الإطالة لأكدت ذلك بالنقل المستفيض.

فأقول: فأصل المعركة بين أهل السنة والمرجئة من حيث العموم هو العمل

(عمل القلب والجوارح) وليس مجرد عمل الجوارح!!!، حتى يُقال أنَّ أهل العلم يذكرون مسألة تارك جنس عمل الجوارح رداً على المرجئة؛ لأنَّ في هذا الكلام الذي قاله الشيخ عبد العزيز ذريعة للطعن في جمع من علماء السلف من المتقدمين والمتأخرين بتهمة الإرجاء بحجة أنَّ أهل السُّنَّة يردُّون على المرجئة بمسألة تارك جنس العمل، وإنَّ كان الشيخ عبد العزيز من الذَّابِّين عن العلماء العارفين لحقوقهم؛ لكن ليتنبَّه لهذا.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه [الصلاة وحكم تاركها ص ٧١]: ((وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق: فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة)).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((وهذا أيضاً مما ينبغي الاعتناء به؛ فإن كثيراً ممن تكلم في مسألة الإيمان، هل تدخل فيه الأعمال؟ وهل هو قول وعمل؟ يظنُّ أنَّ النزاع إنما هو في أعمال الجوارح!!، وأنَّ المراد بالقول قول اللسان!! (وهذا غلط)) [المجموع ٧/ ٥٥٠].

ثم قال الشيخ في تنبيهاته:

((٢- أنَّ الأحاديث التي فيها إخراج أناس من النار ولم يعملوا خيراً قط؛ كحديث أبي سعيد عند مسلم ونحوه لا يصح التمسك بها على عدم كفر تارك جنس عمل الجوارح لأمر أربعة:

أ- أنَّ عموم هذا الحديث تدخل فيه أعمال القلوب، فهل من قائل به أخذاً بهذا العموم؟ فإن قيل بالإجماع خصص أعمال القلوب؛ فكذلك يقال في جنس أعمال الجوارح))

قلت: ليس الإجماع هو المخصّص فحسب!!؛ وإنَّما سياق الحديث نفسه.

فالحديث يتكلم عن أقوام سيدخلون النار ثم يخرجون منها بشفاعَةِ الشافعين؛ ولو دققنا النظر في العلامات التي يخرجون بها لوجدناها نوعان:

- الإخراج بعلامة ظاهرة: فقد جاء في حديث الشفاعة: ((يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويحجون معنا ويجاهدون معنا فأدخلتهم النار. قال: فيقول: اذهبوا فأخرجوا من عرفتم منهم. فيأتونهم



فيعرفونهم بصورهم لا تأكل النار صورهم [لم تغش الوجه]؛ فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه ومنهم من أخذته إلى كعبيه فيخرجون منها بشراً كثيراً. فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا)) فهو لاء معروفون بظاهرهم.

- الإخراج الثاني بعلامة باطنة ولكن الله يُعرفهم بها؛ وهذا يدل على أنهم

لا يعرفونهم لا من أهل الصلاة ولا الزكاة ولا الصيام ولا الحج ولا الجهاد ولا غيرها من الأعمال الظاهرة، وإنما يعرفونهم بأعمال القلب (وهي ما زاد في القلب على أصل الإيمان)، وهو لاء مراتب؛ كما جاء في الحديث: ((ثم يعودون فيتكلمون؛ فيقول: أخرجوا من كان في قلبه مثقال دينار من الإيمان، فيخرجون خلقاً كثيراً، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا، قال: ارجعوا فمن كان في قلبه وزن نصف دينار فأخرجوه فيخرجون خلقاً كثيراً، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا. حتى يقول: أخرجوا من كان في قلبه مثقال ذرة، فيخرجون خلقاً كثيراً))

وبعد هذا لا يبقى أحد عنده شيء من الأعمال لا في الظاهر ولا في الباطن إلا أقوام عندهم أصل الإيمان (تصديق القلب وانقياده ومحبته وتعظيمه) وهو لاء هم عتقاء الله: ((قال: فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا فلم يبق في النار أحد فيه خير. قال: ثم يقول الله: شفعت الملائكة وشفعت الأنبياء وشفع المؤمنون وبقي أرحم الراحمين. قال: فيقبض قبضة من النار -أو قال: قبضتين- ناساً لم يعملوا لله خيراً قط، قد احترقوا حتى صاروا حمماً. قال: فيؤتى بهم إلى ماء يقال

له: الحياة؛ فيصب عليهم فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل قد رأيتموها إلى جانب الصخرة وإلى جانب الشجرة فما كان إلى الشمس منها كان أخضر وما كان منها إلى الظل كان أبيض. قال: فيخرجون من أجسادهم مثل اللؤلؤ وفي أعناقهم الخاتم (وفي رواية: الخواتم) عتقاء الله، قال: فيقال لهم: ادخلوا الجنة فما تمنيتم ورأيتم من شيء فهو لكم ومثله معه، فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه)).

أقول: فلو كان هناك علامة ظاهرة (أي عمل -أو خير- على الظاهر) لما انتقل الإخراج إلى ما في القلب، فتدبروا هذا يا أولوا الألباب!!!.

قال الإمام المروزي رحمه الله تعالى: ((ولكننا نقول: للإيمان أصل وفرع، وضد الإيمان الكفر في كل معنى؛ فأصل الإيمان: الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن)) [وانظر تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٥٠٦]، ونقله عنه شيخ الإسلام في [المجموع ٧/ ٣٢٤-٣٢٥].

- وهذا يعني: ليس كل أعمال القلب هي من أصل الإيمان؛ وإنما لها أصل وكمال؛ فالمحبة في القلب -مثلاً- درجات ومراتب، وهكذا باقي أعمال القلوب تتفاوت وتتفاضل؛ فليفتن لهذا.

قال شيخ الإسلام: ((والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة:



أحدها: **الأعمال الظاهرة**؛ فَإِنَّ الناسَ يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان ...

الوجه الثاني في زيادة الإيمان ونقصه: وهو زيادة **أعمال القلوب** ونقصها؛ فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل مؤمن: أَنَّ الناسَ يتفاضلون في حب الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه والتوكل عليه والإخلاص له، وفي سلامة القلوب من الرياء والكبر والعجب ونحو ذلك، والرحمة للخلق والنصح لهم ونحو ذلك من الأخلاق الإيمانية ...)) [المجموع ٧ / ٥٦٢ - ٥٦٣]، ثم ذكر وجوهاً أخرى وأطال الكلام في ذلك بما لا يستغني عنه الباحث في هذه المسائل فراجع إن شئت.

وقال في موضع آخر: ((وكذلك النزاع في أنه هل يكون عقل أكمل من عقل؟ وهو يشبه النزاع في أَنَّ التصديق والمعرفة التي في القلب هل تتفاوت؟! وقد ذكر في ذلك روايتان عن أحمد؛ والذي عليه أئمة السنة المخالفون للمرجئة: **أَنَّ جميع ذلك يتفاوت ويتفاضل**، وكذلك سائر صفات الحي من الحب والبغض والإرادة والكراهة والسمع والبصر والشم والذوق واللمس والشبع والري والقدرة والعجز وغير ذلك)) [المجموع ٢٠ / ١٧٢].

وقال: ((فإنَّ أعمال القلوب -التي يسميها بعض الصوفية: أحوالاً ومقاماتٍ أو منازل السائرين إلى الله أو مقاماتِ العارفين أو غير ذلك- كُلُّ ما فيها مما فرضه الله ورسوله: فهو من **الإيمان الواجب**، وفيها ما أحبه ولم يفرضه:

فهو من الإيمان المستحب، فالأول لا بد لكل مؤمن منه ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين؛ وذلك مثل حب الله ورسوله)) [المجموع ٧ / ١٩٠].

وقال شيخ الإسلام: ((لهذا قال علماء السنة في وصفهم اعتقاد أهل السنة والجماعة: أنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب؛ إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب. فأما أصل الإيمان الذي هو: الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقاً به وانقياداً له؛ فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن. ولهذا تواتر في الأحاديث: "أخرجوا من النار مَنْ كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"، "مثقال حبة من إيمان"، وفي رواية الصحيح أيضاً: "مثقال حبة من خير"، "مثقال ذرة من خير". وقال في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة: "الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان". فعلم أن الإيمان يقبل التبعض والتجزئة، وأنَّ قليله يخرج الله به من النار من دخلها، ليس هو كما يقول الخارجون عن مقالة أهل السنة: أنه لا يقبل التبعض والتجزئة؛ بل هو شيء واحد إما أن يحصل كله أو لا يحصل منه شيء)) [المجموع ١٢ / ٤٧٤ - ٤٧٥].

وقال: ((وأصل الإيمان: قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو المحبة على سبيل الخضوع)) [المجموع ٢ / ٤٠].



وقال: ((فالإيمان لا بدَّ فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق والمحبة له؛ فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل)) [المجموع ٥٤١ / ٧].

وقال: ((وكلام الله خبر وأمر؛ فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام؛ وهو عمل في القلب؛ جماعة: الخضوع والانقياد للأمر وإن لم يفعل المأمور به. فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد: فقد حصل أصل الإيمان في القلب؛ وهو الطمأنينة والإقرار، فإنَّ اشتقاقه من الأمن، الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد)) [الصارم المسلول ٩٦٧ / ٣].

- وأصل الإيمان الذي في القلب يوجب التكلم بالشهادتين بفهم معناها والعمل بمقتضاها وعدم الإتيان بما يُناقضها؛ ولهذا جاء في حديث شفاعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يؤكِّد ذلك وفيه: ((ثم أعود الرابعة؛ فأحمده بتلك المحامد ثم أخرج له ساجداً، فيقال: يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع وسل تعطه واشفع تشفع؛ فأقول: يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله؟ فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجنَّ منها مَنْ قال: لا إله إلا الله)) وعند مسلم: ((قال: ليس ذاك لك...))، وهذا بعد أن يقول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الثالثة: ((فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى أثقال حبة خردل من إيمان)) فيا ترى أين عمل الجوارح هنا؟! بل أين عمل القلب الزائد عن أصل الإيمان (كلمة التوحيد)؟

وأما الدليل على أَنَّ قوله: ((لأُخرجَنَّ منها مَنْ قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)) من أهل التوحيد وليس مجرد القول؛ فهو ما جاء عند الترمذي وأحمد وصححه الألباني عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يعذب ناس من أهل التوحيد في النار حتى يكونوا حمماً فيها، ثم تدركهم الرحمة فيخرجون، فيلقون على باب الجنة، فيرش عليهم أهل الجنة الماء فينبتون كما ينبت الغثاء في حمالة السيل ثم يدخلون الجنة)).

وعند أحمد وغيره وصححه الألباني: ((وَأُدْخِلَ مَنْ بَقِيَ مِنْ أُمَّتِي النَّارَ مَعَ أَهْلِ النَّارِ؛ فيقول أهل النار: ما أغنى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله عز وجل لا تشركون به شيئاً؟ فيقول الجبار عز وجل: فبعزتي لأعتقنهم من النار؛ فيرسل إليهم فيخرجون وقد امتحشوا، فيدخلون في نهر الحياة فينبتون فيه كما تنبت الحبة في غثاء السيل، ويكتب بين أعينهم هؤلاء عتقاء الله عز وجل، فيذهب بهم فيدخلون الجنة فيقول لهم أهل الجنة: هؤلاء الجهنميون، فيقول الجبار: بل هؤلاء عتقاء الجبار عز وجل)).

والخلاصة: أَنَّ كلمة "لم يعملوا لله خيراً قط" في حديث الشفاعة على

ظاهرها، وهذا ما يدل عليه سياق الحديث، وهذا ما نطق به العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى حين قال:

((والمراد بقوله: "لم يعملوا خيراً قط" من أعمال الجوارح وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار



أنه: "لم يعمل خيراً قط غير التوحيد"؛ خرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ومن حديث ابن مسعود موقوفاً، ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة قال: "فأقول يا رب ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال لا إله إلا الله" خرجاه في الصحيحين، وعند مسلم "فيقول: ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك"، وهذا يدل على: أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد الذين لم يعملوا معها خيراً قط بجوارحهم)) [التخويف من أهل النار ص ٢٥٦].

ثم واصل الشيخ عبد العزيز الريس الكلام عن الأمور التي من أجلها لا يصح التمسك بحديث (لم يعملوا خيراً قط) في عدم كفر تارك جنس عمل الجوارح بقوله:

((ب- أن الاستدلال بهذا الحديث من باب الاستدلال بالأمور المحتملات، والاحتمال إذا توارد على دليل بطل الاستدلال به، وذلك أن الذين أخرجوا من النار بغير عمل قد يكونون من الأمم الماضية غير أمة محمد صلى الله عليه وسلم إذ النار جامعة لعصاة أمة محمد وغيرهم، لا سيما وفي بعض الأحاديث كحديث أبي سعيد: "شفعت الملائكة والنبيون" وعليه فالاستدلال

بهذا الحديث استدلال بأمر محتمل، ولا يصح لقائل أن يقول: الأمم والشرائع

متفقة في المكفرات))

قلتُ: ((ولا يخفى ما في هذا الجواب من الضعف؛ فإنه لو كان مجرد التجويز مسوغاً لدفع الأدلة: لم يبق دليل إلا وقيل فيه مثل ذلك)) قاله العلامة الشوكاني رحمه الله تعالى [إرشاد الفحول ص ١٥٠] في تقرير مسألة أصولية.

وأقول: الاحتمال أنواع؛ فإدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح هو الظن، وأما مع احتمال ضد راجح فهو الوهم، وأما مع احتمال ضد مساوٍ فهو الشك، فليس كل محتمل مقبولا وإلا لردت نصوص كثيرة بمثل ذلك؛ والعمل بغلبة الظن أمر مشروع كما هو معلوم ولا يلتفت حينئذ إلى احتمال مرجوح، وما حمل به المخالفون الحديث من تأويل: مردود بسياقه كما مرّ آنفاً.

وقاعدة: إذا توارد الاحتمال -أو تطرق أو كثر- بطل الاستدلال؛ إنما هي في الاحتمال الذي يستند إلى قرينة علمية تعارض ما قيل فيه بما تساويه أو تقدّم عليه.

وإذا كان لا يصح لقائل أن يقول: الأمم والشرائع متفقة في المكفرات أفصح له أن يقول: أن تارك جنس أعمال الجوارح في الأمم والشرائع الماضية لا يكفر وأما في الأمة المرحومة -الشهداء على الأمم- فيكفر؟! أفتنال الأمم الماضية رحمة الله وتحرمها أمة محمد صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! ((قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ)).



قال صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ؛ عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فيقال: هذا فداؤُك من النار)) رواه ابن ماجه وصححه الألباني.

ألم تسمع يا شيخ بحديث البطاقة الذي هو أعظم من حديث الشفاعة – الذي استعظمتوه!! – وفيه أَنَّ الله تعالى يُدْخِلُ الْجَنَّةَ رَجُلًا لَا يَمْلِكُ إِلَّا حَسَنَةَ التَّوْحِيدِ فِي صَحَائِفِ أَعْمَالِهِ؛ أَي لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ أَصْلًا، أَهَذَا أَعْظَمُ أَمْ مَنْ سَيَكُونُ فِي عِتْقَاءِ اللهِ مِنَ النَّارِ؟!

ولكن هذه المرّة لا تستطيع يا شيخ أن تحمّل حديث البطاقة بما ذكرته من احتمال في حديث الشفاعة؛ قال صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((يَصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ، فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سَجَلًا؛ كُلُّ سَجَلٍ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: هَلْ تَنْكَرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ فيقول: لَا يَا رَبِّ، فيقول: أَظْلَمَكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ فيقول: لَا يَا رَبِّ، ثُمَّ يَقُولُ: أَلَيْكَ عَذْرٌ؟ أَلَيْكَ حَسَنَةٌ؟! فيهاب الرجل فيقول: لَا، فيقول: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً –عند أحمد: واحدة- وإنه لَا ظَلَمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ؛ فَتُخْرَجُ لَهُ بَطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فيقول: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبَطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟ فيقول: إِنَّكَ لَا تَظْلَمُ؛ فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالْبَطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتْ السَّجَلَاتُ وَثَقُلَتِ الْبَطَاقَةُ)) رواه ابن ماجه وأحمد وغيرهم.

أم لم تسمع يا شيخ بحديث المفلس؟! قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أتدرون ما المفلس؟)) قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: ((إِنَّ المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا؛ فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه: أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار)) رواه مسلم.

فهذا قد أخذت منه كُلَّ حسناته إلا حسنة التوحيد؛ بل ووضعت عليه سيئات مَنْ ظلمهم وآذاهم، ولكن مع هذا فهو لا يُجَلَّدُ في النار كما هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة.

قال العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى: ((كلمة التوحيد والإيمان القلبي وهو التصديق: لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم!؛ بل يبقى على صاحبه، لأنَّ الغرماء لو اقتسموا ذلك: حُلِّدَ بعض أهل التوحيد وصار مسلوباً ما في قلبه من التصديق وما قاله بلسانه من الشهادة؛ وإنما يخرج عُصاة الموحدين من النار بهذين الشئين)) [فتح الباري لابن رجب ١/ ٩٥]

أفلا يصح أن يُطلق على هذا في الآخرة لم يعمل خيراً قط إلا التوحيد، ويقول أهل الجنة فيه وفي أمثاله: هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه؟! الجواب هو كذلك.



فهؤلاء من عصاة أمة محمد صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يملكون في ميزان حسناتهم إلا كلمة التوحيد وأصل الإيمان القلبي ومع هذا ستناهم رحمة الله تعالى؛ فلماذا يُستغرب هذا الشيء في حديث الشفاعة حتى يُحْمَل مثل تلك التحميلات المتكلفّة؟!!

ثم واصل الشيخ فقال:

((ج- أَنْ هُنَاكَ أَحَادِيثُ فِيهَا نَفْيُ الْعَمَلِ مَعَ ذِكْرِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ فِي الْحَدِيثِ نَفْسُهُ؛ كَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ فِي الَّذِي قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ، قَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: "لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطَّ" مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. مَعَ وَجُودِ أَعْمَالٍ صَالِحَةٍ عَمَلَهَا كَالْهَجْرَةِ، فَصَارَ النَّفْيُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَيْسَ نَفْيًا لِلْكَلِّ كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٢/ ٧٣٢)))

أقول: الأمر يختلف في حديث الشفاعة لأمرين:

الأول: أَنَّ سِيَاقَ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ ((لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطَّ)) عَلَى ظَاهِرِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا كَلِمَةُ ((لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطَّ)) فَفِي سِيَاقِهَا ذِكْرُ لِبَعْضِ الْأَعْمَالِ؛ مِمَّا تَدُلُّ أَنَّ اللَّفْظَةَ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا.

الثاني: أَنَّ الأحاديث الأخرى التي تتكلم عن الذين يُخرجهم الله من النار برحمته وفضله مقيّدة بالتوحيد لا غير وقد تقدم ذكرها؛ وهذا يؤكّد ظاهر اللفظة في حديث الشفاعة.

قلتُ: لهذا فالتفريق بين حديث الشفاعة والأحاديث الأخرى التي ورد فيها ذكر لفظة ((لم يعملوا خيراً قط)) هو المتعين؛ لأنّه تفريق بين المختلفات. وأما كلام الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى فنصّه: ((هذه اللفظة "لم يعملوا خيراً قط" من الجنس الذي يقول العرب ينفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل: لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال لا على ما أوجب عليه وأمر به، وقد بينت هذا المعنى في مواضع من كتبي)) [التوحيد ٢ / ٧٣٢].

ولكن ماذا يريد ابن خزيمة بهذا القيد؟!!

أقول: قد بيّن المعنى الذي يريده في مواضع من كتابه؛ فهو يريد: أَنَّ نفي الخير هذا لا يشمل قول اللسان وتصديق القلب!!؛ ولهذا بَوَّبَ باباً فقال: ((باب: "ذكر البيان أَنَّ النبي يشفع للشاهد لله بالتوحيد؛ الموحّد لله بلسانه إذا كان مخلصاً ومصدقاً بذلك بقلبه، لا لمن تكون شهادته بذلك منفردة عن تصديق القلب")) [المصدر نفسه ٢ / ٦٩٦].

وهو بهذا أراد أن يردّ على من ادّعى أَنَّ من شهد بالتوحيد بلسانه دخل الجنة وإن لم يوجد في قلبه إيمان!!، قال رحمه الله تعالى: ((باب: ذكر خبر دال على



صحة ما تأولت: إنما يخرج من النار شاهد أن لا إله إلا الله إذا كان مصداقاً بقلبه بما شهد به لسانه؛ إلا أنه كُنِيَ عن التصديق بالقلب بالخير، فعاند بعض أهل الجهل والعناد وادَّعى أن ذكر "الخير" في هذا الخبر ليس بإيمان، قلة علم بدين الله وجرأة على الله في تسمية المنافقين مؤمنين)) ثم ذكر حديث: ((أخرجوا من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن ذرَّة)) [المصدر نفسه ٦٩٩/٢]، وقال: ((باب: ذكر الأخبار المصرحة عن النبي أنه قال إنما يخرج من النار من كان في قلبه في الدنيا إيمان، دون من لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان ممن كان يقر بلسانه بالتوحيد خالياً قلبه من الإيمان، مع البيان الواضح: أن الناس يتفاضلون في إيمان القلب ضد قول من زعم من غالية المرجئة أن الإيمان لا يكون في القلب، وخلاف قول من زعم من غير المرجئة أن الناس إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح الذي هو كسب الأبدان؛ فإنهم زعموا: أنهم متساوون في إيمان القلب: الذي هو التصديق، وإيمان اللسان: الذي هو الإقرار)) [المصدر نفسه ٧٠٢/٢ - ٧٠٣]. ثم بعد هذه الأبواب تكلم عن روايات حديث أبي سعيد رضي الله عنه في الشفاعة وأخبار أخرى متعلقة به.

أقول بعد هذا: فالإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى بقوله: ((لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال)) أراد أن يدفع ما يتوهمه أو يدَّعيه البعض أن نفي الخير يدخل فيه إيمان القلب؛ وأنه يكفي في الشفاعة إقرار اللسان فقط، وهذا واضح

من الأبواب التي بَوَّها قبل حديث أبي سعيد؛ فلماذا نُحْمَلُ كلامه ما لا يحتمل
وننسب له ما لا يُريد؟!!!

ثم ختم الشيخ عبد العزيز الريس كلامه على حديث الشفاعة بقوله:
(د- الاستدلال بهذا الحديث من الاستدلال بمورد النزاع، وذلك أنَّ
المكفِّرَ بترك جنس العمل وغير المكفِّر متفقان أن هذا الرجل لم يقع في أمر كفري؛
إذ لو كان واقعاً في أمر كفري لما خرج من النار، فمن ثم المكفر بجنس العمل
يقول: إنه لم يترك جنس العمل؛ إذ لو كان تاركاً له لما خرج من النار، والمخالف
يقول: بلى هو تارك ومع ذلك خرج من النار؛ لأن ترك جنس العمل ليس كفراً.
فلاحظ -أيها القارئ الكريم- أنَّ الاستدلال بهذا الدليل استدلال بمورد
النزاع، إذ كل منهما محتاج لأدلة خارجية في تقرير قوله وبيان هل هو كفر أم
لا؟؟!!).

أقول: لعلَّ هذا الوجه أغرب ما سمعته أو قرأته في دفع الاستدلال
بحديث الشفاعة على عدم كفر تارك عمل الجوارح بالكلية!!؛ وهو أغرب ما في
هذا المبحث؛ لأنَّه بهذا سيكون كلُّ حديث يُخْتَلَفُ في فهمه يسقط الاحتجاج به؛
لأنَّه كما يقول الشيخ: استدلال بمورد النزاع!!.

ولنأخذ مثلاً على ذلك: حديث: ((بين الرجل والكفر ترك الصلاة))؛
فمن العلماء مَنْ أخذ الحديث على ظاهره فكفَّر تارك الصلاة سواء كان جاحداً



أو ممتنعاً أو متهاوناً ولو في صلاة واحدة أو في صلاتي الجمع، ومنهم مَنْ أَوَّلَ الكفر بالعمل، ومنهم مَنْ قَيَّدَ الترك بالحدود، ومنهم مَنْ قَيَّدَ بالامتناع عن الفعل وإيثار القتل، ومنهم مَنْ قَيَّدَ بالترك المطلق؛ فهل يُقال: أَنَّ الجميع متفقون أَنَّ ترك الصلاة كفر؛ فيبقى هل هو كفر أكبر أم أصغر؟! وهل يراد بالترك الترك المجرد أم المطلق أم الحدود أم الامتناع؟ ولذا لا يحقُّ للمكفِّر مطلقاً أَنْ يحتجَّ به لأنه استدلال بمورد النزاع، ويحتاج إلى أدلة خارجية في تقرير قوله. وعلى هذا يسقط الاحتجاج بكلِّ حديث لم يقع الاتفاق على فهمه!!.

وأقول: حديث الشفاعة من أقوى الأدلة الدالة على نجاة تارك عمل الجوارح بالكلية من النار بعد دخولها؛ وسياق الحديث من القرائن المثبتة لذلك، والأحاديث الأخرى التي تؤكد نجاة الموحدين من النار من الأدلة الخارجة التي تقوي ظاهر حديث الشفاعة، فماذا يريد المخالف بعد هذا؟!

رابعاً: ثم انتقل الشيخ عبد العزيز في تنبيهاته إلى تخطئة مَنْ ينسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية عدم التكفير بترك جنس العمل فقال:

((٣- حاول بعضهم أن ينسب إلى ابن تيمية عدم التكفير بترك جنس العمل

العمل؛ وهذا لا يمكن ألَبته لأمرين:

الأول/ أَنَّ أقواله صريحة كل الصراحة في تكفير تارك جنس العمل

كقوله: "وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب" ا.هـ [٦١٦ / ٧].

الثاني/ أن ابن تيمية ممن يكفر بترك الصلاة؛ لكن بالترك الكلي. فكيف يكفر بترك الصلاة ولا يكفر بترك جنس العمل؟! -راجع مجموع الفتاوى (٩/٢٢)، (٦١٧/٧) وشرح العمدة/ قسم الصلاة ص ٨١ وما بعدها-)).

وأقول: بل لا يمكن أن يُنسب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى القول مثبتاً بتكفير تارك جنس عمل الجوارح ولا منفياً بعدم تكفير تارك جنس عمل الجوارح؛ هذا هو ما تبين لي منذ زمن بعد بحثٍ مطوّل في كتاب الإيمان وفي مواضع من كتبه يتكلّم فيها عن مسألة الإيمان ومسألة ترك الصلاة، ومَنْ أثبت له قولاً في هذه المسألة فقد نسب له ما لا ينطق به؛ وقد جانب الصواب.

ذلك لأنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إذا تكلم في مبحث تارك الصلاة فإنّ القارئ له يميل إلى نسبة القول بتكفير تارك جنس عمل الجوارح؛ لأنّه رحمه الله تعالى يرى تكفير تارك الصلاة في الآخرة إذا مات ولم يُصل في حياته، والصلاة من عمل الجوارح؛ فهو يتكلّم بالنظر إلى هذه المسألة.

وإذا تكلم رحمه الله تعالى في مباحث الإيمان ومسماّه وحقيقته ومراتبه والرد على المخالفين لأهل السنة فيه؛ فإنّ القارئ له حينئذ يميل إلى نسبة القول بعدم تكفير تارك جنس عمل الجوارح؛ لأنّه رحمه الله تعالى يُقسّم الإيمان إلى أصل وكمال، وأصله في القلب ولا يثبت حتى يظهر بالنطق بالشهادتين، والأعمال الظاهرة كمال الإيمان، ولا يزول الإيمان بزوال كماله بل حتى يزول أصله.



وإليك شيء من نصوصه ليتبين لك صدق ما قلته:

أولاً: نصوص من مبحث حكم الصلاة:

١- قال: ((ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم من رمضان ولا يؤدي لله زكاة ولا يحج إلى بيته فهذا ممتنع؛ ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع من السجود الكفار كقوله: "يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون").

قلت: هنا استحالة رحمه الله تعالى وجود إيمان في القلب لمن امتنع من فعل الفرائض دهره كله.

٢- ثم قال: ((ولا يتصور في العادة أن رجلاً يكون مؤمناً بقلبه -مقراً بأن الله أوجب عليه الصلاة، ملتزماً لشريعة النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به- يأمره وليُّ الأمر بالصلاة فيمتنع حتى يقتل ويكون مع ذلك مؤمناً في الباطن قط، لا يكون إلا كافراً، ولو قال: أنا مقر بوجوبها غير أنني لا أفعلها كان هذا القول - مع هذه الحال - كذباً منه؛ كما لو أخذ يلقي المصحف في الحش ويقول: أشهد أن ما فيه كلام الله أو جعل يقتل نبياً من الأنبياء ويقول: أشهد أنه رسول الله ونحو

ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب؛ فإذا قال: أنا مؤمن بقلبي مع هذه الحال كان كاذباً فيما أظهره من القول.

فهذا الموضع ينبغي تدبره؛ فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أنَّ من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع **عن الفعل** لا يقتل أو يقتل مع إسلامه فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيثار، وأنَّ الأعمال ليست من الإيثار؛ وقد تقدم أنَّ جنس الأعمال من لوازم **إيمان القلب**، وأنَّ إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيثار أو جزء من الإيثار كما تقدم بيانه)).

قلتُ: وهنا كذلك استحال رحمه الله تعالى أن يكون تارك الصلاة -إذا امتنع عن الصلاة وآثر القتل- مؤمناً في الباطن، ثم صرح بقوله: لا يكون إلا كافراً، ثم بين أنَّ مَنْ لا يقول بكفر هذا: قد دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية؛ وهذا لا يعني أن يكون منهم فقد قال بعض علماء السنة وأئمتهم بهذا، ودخلت عليه الشبهة التي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل؛ ثم ردَّ على الأولين بأنَّ إيمان القلب



يستلزم جنس العمل، وعلى الآخرين بآنٍ إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع.

٣- ثم ختم المبحث بقوله: ((وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤدِّ واجباً ظاهراً ولا صلاة ولا زكاة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات؛ لا لأجل أن الله أوجبها مثل: أن يؤدي الأمانة أو يصدق الحديث أو يعدل في قسمه وحكمه من غير إيمان بالله ورسوله لم يخرج بذلك من الكفر؛ فإنَّ المشركين وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن قال: بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات -سواء جعل فعل تلك الواجبات لازماً له أو جزءاً منه؛ فهذا نزاع لفظي - كان مخطئاً خطأً بيناً، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف، والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها)) انظر [المجموع ٧/ ٦١١-٦٢١]

قلتُ: كلامه هذا ردٌّ على طائفتين من المرجئة؛ منهم مَنْ قال: الإيمان بالقلب، ومنهم مَنْ قال: الإيمان بالقلب واللسان، ويتصورون حصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات الظاهرة التي يختص بإيجابها نبينا محمد

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ أَكْثَرُ الْوَاجِبَاتِ وَأَعَمُّهَا وَأَوَّلُهَا وَأَجَلُّهَا؛ إِشَارَةً مِنْهُ إِلَى انْتِفَاءِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ بِتَرْكِهَا.

٤- وقال في شرح العمدة في مبحث الصلاة [٤/ ٨٦-٨٧]: ((الإيمان عند أهل السنة والجماعة قول وعمل كما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف وعلى ما هو مقرر في موضعه؛ فالقول تصديق الرسول، والعمل تصديق القول؛ فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً، والقول الذي يصير به مؤمن قول مخصوص وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة. وأيضاً ما احتج به ابن شاقلا ويذكر عن الإمام أحمد: أَنَّ إبليس بامتناعه عن السجود لآدم قد لزمه الكفر واللعنة؛ فكيف مَنْ يمتنع عن السجود لله تعالى، وهذا لأنَّ الكفر لو كان مجرد الجحد أو إظهار الجحد لما كان إبليس كافراً إذ هو خلاف نص القرآن، وأيضاً فَإِنَّ حَقِيقَةَ الدِّينِ هُوَ الطَّاعَةُ وَالْإِنْقِيَادُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ فَقَطْ؛ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ لِلَّهِ شَيْئاً فَمَا دَانَ لِلَّهِ دِيناً، وَمَنْ لَا دِينَ لَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، فَأَمَّا قِيَاسُ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَرْكَانِ فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يَصْبِحُ مُرْتَدًّا بِتَرْكِ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ، وَعَنْهُ أَنَّهُ بَتَرَكَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ فَقَطْ، وَعَنْهُ بَتَرَكَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ إِذَا قَاتَلَ الْإِمَامَ عَلَيْهَا، وَعَنْهُ بَتَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَطْ، وَبِكُلِّ حَالٍ فَالصَّلَاةُ لَهَا شَأْنٌ أَنْفَرَدَتْ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ، وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ نَذَرُ بَعْضِهَا مِمَّا أَنْتَزَعَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ؛ أَحَدُهَا: إِنَّ اللَّهَ سَمَّى الصَّلَاةَ إِيْمَانًا بِقَوْلِهِ: "وَمَا كَانَ اللَّهُ



ليضيع إيمانكم" يعني: صلاتكم إلى بيت المقدس ...) وذكر اثني عشر وجهاً ثم قال في آخرها: ((وخصائص الصلاة كثيرة جداً؛ فكيف تقاس بغيرها)).

قلتُ: فالرجل يصير مؤمناً إذا نطق الشهادتين، ويصير كذلك إذا أدَّى الصلاة، وهذا لأنَّ الصلاة لها شأن انفردت به على سائر الأعمال، وحقيقة الدين هي الطاعة والانقياد، فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان لله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر، وإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً.

ثانياً: نصوص من مباحث الإيمان:

١ - ((والدين القائم بالقلب من الإيمان علماً وحالاً هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع وهي كمال الإيمان، فالدين أول ما يبنى من أصوله ويُكَمَّل بفروعه؛ كما أنزل الله بمكة أصوله من التوحيد والأمثال التي هي المقاييس العقلية والقصص والوعد والوعيد ثم أنزل بالمدينة لما صار له قوة فروع الظاهرة من الجمعة والجماعة والأذان والإقامة والجهاد والصيام وتحريم الخمر والزنا والميسر وغير ذلك من واجباته ومحرماته.

فأصوله تمد فروعه وتثبتها، وفروعه تُكَمِّل أصوله وتحفظها، فإذا وقع فيه نقص ظاهر فإنما يقع ابتداءً من جهة فروع؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: "أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة" وروى عنه أنه قال: "أول ما يرفع الحكم بالأمانة" والحكم: وهو عمل الأمراء وولاية

الأمر كما قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ".

وأما الصلاة فهي أول فرض؛ وهي من أصول الدين والإيمان مقرونة بالشهادتين، فلا تذهب إلا في الآخر؛ كما قال: "بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء"؛ فأخبر أن عوده كبده)) [المجموع ١٠ / ٣٥٥-٣٥٦].

قلتُ: فأصل الإيمان في القلب علماً وحالاً—وهو تصديق القلب وانقياده ومحبه وتعظيمه—، وأما الأعمال الظاهرة فهي كمال الإيمان وفروعه، والصلاة من أصول الدين والإيمان مقرونة بالشهادتين.

٢- وقال: ((وأما مَنْ كَانَ مَعَهُ أَوَّلُ الْإِيمَانِ فَهَذَا يَصِحُّ مِنْهُ لِأَنَّ مَعَهُ إِقْرَارَهُ فِي الْبَاطِنِ بِوُجُوبِ مَا أَوْجَبَهُ الرَّسُولُ وَتَحْرِيمِ مَا حَرَّمَهُ وَهَذَا سَبَبُ الصَّحَّةِ، وَأَمَّا كِمَالُهُ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ **خَطَابُ الْوَعْدِ** بِالْجَنَّةِ وَالنَّصْرَةِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ النَّارِ فَإِنَّ هَذَا الْوَعْدَ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ فَعَلَ الْمَأْمُورَ وَتَرَكَ الْمَحْظُورَ، وَمَنْ فَعَلَ بَعْضًا وَتَرَكَ بَعْضًا فَيُثَابَ عَلَى مَا فَعَلَهُ وَيُعَاقَبُ عَلَى مَا تَرَكَ؛ فَلَا يَدْخُلُ هَذَا فِي اسْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ دُونَ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ)) [المجموع ٧ / ٤٢٣].

قلتُ: أوَّلُ الْإِيمَانِ أَصْلُهُ—وهو: الإقرار في القلب—الذي إِنْ وُجِدَ صَحَّ مِنْهُ الْإِيمَانُ، وَأَمَّا كِمَالُ الْإِيمَانِ فَهُوَ فَعْلُ الْمَأْمُورِ وَتَرْكُ الْمَحْظُورِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ **خَطَابُ الْوَعْدِ** وَيَسْتَحَقُّ بِهِ اسْمُ الْإِيمَانِ.



٣- وقال: ((ومما ينبغي أن يُعرف: أنَّ أكثرَ التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي؛ وإلا فالقائلون: بأنَّ الإيَّان قول من الفقهاء كحمَّاد بن أبي سليمان -وهو أول مَنْ قال ذلك- ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم متفقون مع جميع علماء السنة على أنَّ أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد وإنَّ قالوا: أنَّ إيمانهم كامل كإيمان جبريل؛ فهم يقولون: أنَّ الإيَّان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب كما تقوله الجماعة، ويقولون أيضاً: بأنَّ من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيَّان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار؛ فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها ولا يخلد منهم فيها أحد ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء.

ولكن الأقوال المنحرفة؛ قول من يقول: بتخليدهم في النار كالخوارج والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أنَّ أحداً منهم يدخل النار بل نقف في هذا كله، وحكى عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام)) [المجموع ٧/ ٢٩٧].

قلتُ: فالمنتسبون إلى السُنَّة -من أئمة السلف ومرجئة الفقهاء- متفقون على: أنَّ الإيَّان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه

مستحقاً للذم والعقاب؛ هو لا يكون كافراً ولكن يستحق أن يُعاقب في النار وهو تحت المشيئة.

٤- وقال: ((ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها. بقي أن يُقال: فهل اسم الإيمان للأصل فقط أو له وفروعه؟

والتحقيق: أن الاسم المطلق يتناولهما، وقد يخص الاسم وحده بالاسم مع الاقتران، وقد لا يتناول إلا الأصل إذا لم يخص إلا هو؛ كاسم الشجرة فإنه يتناول الأصل والفرع إذا وجدت، ولو قطعت الفروع لكان اسم الشجرة يتناول الأصل وحده، وكذلك اسم الحج هو اسم لكل ما يشرع فيه من ركن وواجب ومستحب؛ وهو حج أيضاً تام بدون المستحبات، وهو حج ناقص بدون الواجبات التي يجبرها دم.

والشارع لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب لكن لترك واجب؛ بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه لا بانتفاء ما يستحب في ذلك. ولفظ الكمال والتمام: قد يُراد به الكمال الواجب والكمال المستحب كما يقول بعض الفقهاء الغسل ينقسم إلى كامل ومجزئ، فإذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا إيمان لمن لا أمانة له"، و"لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن" ونحو ذلك كان لانتفاء بعض ما يجب فيه لا لانتفاء الكمال المستحب، والإيمان يتبعض ويتفاضل الناس فيه كالحج والصلاة)) [المجموع ٦٤٦/٧-٦٤٧].



قلتُ: فاسم الإيمان يتناول الأصل والفروع، ولو عُدِمَت الفروع تناول الأصل ولكنه يكون ناقصاً كما لو قطعت فروع الشجرة كانت ناقصة أو لم يأتِ الحاج بواجبات الحج كان حجّه ناقصاً. والإيمان ثلاثة مراتب: أصل الإيمان، وكمال الإيمان الواجب، وكمال الإيمان المستحب، وإذا نفى الشرع الإيمان كان لانتفاء بعض ما يجب فيه لا لانتفاء الكمال المستحب.

٥- وقال: ((ثم هو -يقصد: لفظ الإيمان- في الكتاب بمعنىين: أصل، وفرع واجب، فالأصل: الذي في القلب، وراءه العمل؛ فلهذا يفرق بينهما بقوله: "آمنوا وعملوا الصالحات"، والذي يجمعهما كما في قوله: "إنما المؤمنون"، "ولا يستأذنك الذين لا يؤمنون" وحديث الحيا ووفد عبد القيس. وهو مركب من أصل: لا يتم بدونه، ومن واجب: ينقص بفواته نقصاً يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب: يفوت بفواته علو الدرجة. فالناس فيه: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق؛ كالحجّ وكالبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات. فمن سواء أجزائه: ما إذا ذهب نقص عن الأكمل. ومنه ما نقص عن الكمال؛ وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات. ومنه ما نقص ركنه: وهو ترك الاعتقاد والقول؛ الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمّى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق. وأصله: القلب، وكماله: العمل الظاهر. بخلاف الإسلام؛ فإن أصله: الظاهر، وكماله: القلب)) [المجموع ٦٣٧/٧].

قلتُ: فمن ترك الواجبات أو فعل المحرمات فهو ناقص الإيمان مستحق للعقوبة، ومن ترك المستحبات أو فعل المكروهات فاته علو الدرجة في الإيمان، ومن ترك الاعتقاد والقول نقص ركن الإيمان الذي لا يتم إلا به. وأصل الإيمان في القلب، وكمال الإيمان العمل الظاهر.

٦- وقال: ((فإنَّ هذه الكبائر كلها من شعب الكفر، ولم يكن المسلم كافراً بمجرد ارتكاب كبيرة؛ ولكنه يزول عنه اسم الإيمان الواجب كما في الصحاح عنه: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن" الحديث إلى آخره)) [المجموع ٢٩٤/١٥].

وقال: ((وبهذا تبين: أنَّ الشارع ينفي اسم الإيمان عن الشخص لانتفاء كماله الواجب وإنَّ كان معه بعض أجزائه كما قال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...") [المجموع ٥٢٤/٧].

وقال بعدها: ((وبهذا تبين: أنَّ الرجل قد يكون مسلماً لا مؤمناً ولا منافقاً خالصاً؛ بل يكون معه أصل الإيمان دون حقيقته الواجبة)) [المجموع ٥٢٥/٧].

وقال: ((وحقيقته: أنَّ من لم يكن من المؤمنين حقاً يقال فيه: إنه مسلم ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار؛ وهذا متفق عليه بين أهل السنة، لكن هل يُطلق عليه اسم الإيمان؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه؛ فقليل: يقال مسلم ولا يقال مؤمن، وقيل: بل يقال مؤمن، والتحقيق: أنَّ يقال إنه مؤمن ناقص الإيمان؛



مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق)) [المجموع ٢٤٢/٧].

قلتُ: فاسم الإيمان الواجب يزول بمجرد ارتكاب كبيرة من الكبائر فلا يكون مؤمناً؛ ومع ذلك لا يكون كافراً ولا منافقاً خالصاً، وإنما هو مسلم معه أصل الإيمان، ويُقال: أنه مؤمن ناقص الإيمان؛ مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

وبعد هذه النصوص:

لعلَّ قارئاً لها يتوهم أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى قد تناقض أو اضطرب في هذه المسألة!!؛ وليس الأمر كذلك، أما سبب هذا الاختلاف الظاهر في كلامه في مبحث الصلاة وفي مباحث الإيمان فيعود -في تصوري- إلى أمرين:

الأول: أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إذا تكلم في مبحث الصلاة فإنما يتكلم على ما تبناه من قول في هذه المسألة وهو كفر تارك الصلاة مطلقاً كفراً باطناً لا ظاهراً؛ إلا إذا امتنع عن الصلاة وآثر القتل فإنه بذلك يكفر ظاهراً وباطناً كما هو صريح في كتاب شرح العمدة، وأما إذا تكلم في مباحث الإيمان فإنما يتكلم على ما يتبناه أئمة السلف -وهو منهم- في تلك المباحث على خلاف الخوارج والمرجئة، فيراعي اختلاف أهل السنة في المباني الأربعة؛ فلا تعارض.



الثاني: أَنَّ الصلاةَ وَإِنْ كانت من أَعْمَالِ الجوارحِ في الظاهر؛ إِلَّا أَنَّ لها شأناً انفردت به على سائر الأَعْمَالِ للأدلة الواردة فيها وللخصائص التي اختصت بها، فلا يُقاس غيرها من الأَعْمَالِ عليها؛ فهي من أصول الدين والإيمان مقرونة بالشهادتين؛ هكذا هو رحمه الله تعالى يرى ذلك، وقد سبقه إلى هذا جمع من أئمة السلف؛ كقول الإمام المروزي رحمه الله تعالى: ((ومما دَلَّ الله تعالى به على تعظيم قدر الصلاة ومباينتها لسائر الأَعْمَالِ: إيجابه إياها على أنبيائه ورسله، وإخباره عن تعظيمهم إياها، فمن ذلك...)) وذكر وجوهاً تقارب ما ذكره شيخ الإسلام في شأن الصلاة فانظر [تعظيم قدر الصلاة للمروزي ١ / ١٤].

فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أَنَّ الصلاة من أصول الإيمان كالشهادتين، وبهذا فلا تعارض بين ما يقوله في مبحث الصلاة وما يقوله في مباحث الإيمان؛ لأنَّه يذهب في الأخير إلى أَنَّ الإيمان لا يزول إِلَّا بزوال أصله، والصلاة —عنده— من أصله كالشهادتين، وَأَنَّ الإيمان لا يزول بزوال كماله؛ والأعمال الظاهرة من كماله إِلَّا الصلاة فَإِنَّ لها شأن آخر، وبهذا يجتمع قوله ولا يفترق.

فلا يُمكن أن يُنسب له قول في حكم تارك جنس أَعْمَالِ الجوارح مطلقاً لا

نفيّاً ولا إثباتاً؛ إِلَّا بالتقييد:

كَأن يقول المثلث: شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يذهب إلى كفر تارك أَعْمَالِ الجوارح ومن ضمنها الصلاة.



ويقول النافي: شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يذهب إلى عدم كفر تارك أعمال الجوارح إلا الصلاة؛ فإنه يعدّها من أصل الإيمان لا من فروعها.

وإذا كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يرى ذلك الرأي في شأن الصلاة - وله سلف من الأئمة - وأنها من أصول الدين والإيمان كالشهادتين؛ فإنّ غيره يراها كباقي أعمال الجوارح، وقد نقل هو عن الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى - وهو ممن لا يُكفّر تارك الصلاة تهاوناً - قوله: ((ولأنّ الصلاة عمل من أعمال الجوارح فلم يكفر بتركه كسائر الأعمال المفروضة، ولأنّ من أصول أهل السنة: أنهم لا يُكفّرون أحداً من أهل السنة بذنب، ولا يخرجونه من الإسلام بعمل؛ بخلاف ما عليه الخوارج، وإنما الكفر بالاعتقادات)) [شرح العمدة ٤ / ٧٢].

قلت: أهل السُنَّة متفقون على هذا الأصل الذي ذكره الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((يقول علماء السلف في المقدمات الاعتقادية: لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل)) [المجموع ٧ / ٦٧١]، ولكن هناك من الأعمال التي ظاهرها من أعمال الجوارح وهي تنافي أصل الإيمان الذي في القلب فيكفر العبد بها؛ ولنضرب على ذلك مثلاً متفقاً عليه عند أهل السنة: دوس المصحف بعلم وقصد ومن غير إكراه.

هذا العمل هو من حيث الظاهر عمل من أعمال الجوارح؛ فهل نقول: لا يكفر مَنْ فعل ذلك، ونعلل ذلك: بأنّ أهل السنة لا يُكفّرون أحداً بذنب، ولا

يخرجونه من الإسلام بعمل!!، كلا بل يكفر، لأنَّ أهل السُّنَّة لم يقصدوا بقولهم: "ولا يخرجونه من الإسلام بعمل" كلَّ عملٍ ولو كان يُنافي إيمان القلب؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((إنه قد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دل عليه الكتاب والسنة: أنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب ولا يخرجونه من الإسلام بعمل - إذا كان فعلاً منهيّاً عنه مثل: الزنا والسرقه وشرب الخمر - ما لم يتضمن ترك الإيمان، وأما إن تضمن ترك ما أمر الله بالإيمان به مثل: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت: فإنه يكفر به، وكذلك يكفر بعدم اعتقاد وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة وعدم تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة)) [المجموع ٢٠ / ٩٠]، وقال: ((وأما فعل المنهي عنه الذي لا يتعدى ضرره صاحبه: فإنه لا يقتل به عند أحد من الأئمة، ولا يكفر به إلا إذا ناقض الإيمان لفوات الإيمان وكونه مرتداً أو زنديقاً)) [المجموع ٢٠ / ٩٦]، وقال: ((ولهذا قال علماء السنة في وصفهم اعتقاد أهل السنة والجماعة: أنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب؛ إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب، فأما أصل الإيمان الذي هو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقاً به وانقياداً له فهذا أصل الإيمان الذي مَنْ لم يأت به فليس بمؤمن)) [المجموع ١٢ / ٤٧٤].

فهذه الأعمال التي لا تقع من العبد إلا مع ذهاب إيمان القلب بالكلية لا تدخل في قول علماء السلف: ولا نخرجه من الإسلام بعمل؛ وإنما يدخل فيها



مَنْ تَرَكَ وَاجِباً أَوْ فَعَلَ مُحَرِّمًا فَلَا يُكْفَرُ بِذَلِكَ خِلَافاً لِلْجَوَارِحِ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ بِمَطْلَقِ الذُّنُوبِ.

وقد أعجبتني كلمة للشيخ حافظ الحكمي رحمه الله تعالى أراها مناسبة فيما نحن بصدد الكلام فيه؛ وهي عبارة عن سؤال وجواب في كتابه [أعلام السنة المنشورة ص ١٥١]: ((س/ إذا قيل السجود للصنم والاستهانة بالكتاب وسب الرسول والهزل بالدين ونحو ذلك؛ هذا كله من الكفر العملي فيما يظهر فلم كان مخرجاً من الدين، وقد عرّفتكم الكفر الأصغر بالعملي؟

ج/ اعلم أنّ هذه الأربعة وما شاكلها؛ ليس هي من الكفر العملي إلا من جهة كونها واقعة بعمل الجوارح فيما يظهر للناس؛ ولكنها لا تقع إلا مع ذهاب عمل القلب من نيته وإخلاصه ومحبته وانقياده، لا يبقى معها شيء من ذلك.

فهي وإن كانت عملية في الظاهر فإنّها مستلزمة للكفر الاعتقادي ولا بد، ولم تكن هذه لتقع إلا من منافق مارق أو معاند مارد؛ وهل حمل المنافقين في غزوة تبوك على أن "قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ أُولُوا بِمَا لَمْ يَنْأَلُوا" إلا ذلك؟! مع قولهم لما سُئِلُوا: "إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ" إلى قوله: "قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ. لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ". ونحن لم نُعرّف الكفر الأصغر بالعملي مطلقاً بل: بالعملي المحض الذي لا يستلزم الاعتقاد ولم يناقض قول القلب ولا عمله)).

أقول: وبهذا يظهر صحة قول الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى: ((وإنما الكفر بالاعتقادات)) في كلامه الآنف الذكر؛ لأنَّ هذه الأعمال التي ذكرها الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله تعالى تنافي اعتقاد القلب -إما قوله وإما عمله-، فلا إشكال حينئذ، قال شيخ الإسلام: ((وما كان كفراً من الأعمال الظاهرة كالسجود للصنم وسب الرسول ونحو ذلك فإنما ذلك لكونه مستلزماً لكفر الباطن؛ وإلا فلو قدر أنه سجد قدام وثن ولم يقصد بقلبه السجود له بل قصد السجود لله بقلبه لم يكن ذلك كفراً)) [المجموع ١٤ / ١٢٠].

قلت: ولهذا قسّم أهل السُّنَّة الكفر إلى اعتقادي وهو الذي يناقض قول القلب أو عمله أو كلاهما أو يستلزم ذلك، وعملي وهو ترك الفرائض أو ارتكاب المحارم، والأول هو الكفر الأكبر المخرج من الملة، والثاني هو الأصغر الذي لا يُخرج من الملة، وبعض أهل السُّنَّة أراد دفع الإشكال الذي أشار إليه الشيخ حافظ الحكمي فقال: ((الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود وعناد؛ فكفر الجحود: أن يكفر بما علم أنَّ الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه؛ وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه، وأما كفر العمل فينقسم إلى: ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده؛ فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان ...)) [الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ص ٧٢].



قلتُ: وبهذا البيان يجتمع كلام علماء السلف قديماً وحديثاً ولا يختلف؛
وأما ما سواه فإنما يزيد الأمر غموضاً ويوهم القارئ لكلام العلماء أنهم مختلفون
أو أنّ كلامهم متناقض.

ويبقى أصل الخلاف بين علماء أهل السنة والجماعة في تارك الصلاة؛ هل
هي من الأعمال التي تركها يُضاد الإيمان ويلزم من تركها زوال أصل الإيمان
كدوس المصحف؟ وفي أي صورة يلزم ذلك؟ أم أنّها من أعمال الجوارح التي
تركها لا يضاد الإيمان؟

يرى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى - ما تقدّم عنه - من أنّ الصلاة من أصل
الإيمان كالشهادتين؛ وقد نقلنا عنه آنفاً قوله:

((ولا يتصور في العادة أنّ رجلاً يكون مؤمناً بقلبه -مقرراً بأنّ الله أوجب
عليه الصلاة، ملتزماً لشريعة النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به- يأمره وليُّ
الأمر بالصلاة فيمتنع حتى يقتل ويكون مع ذلك مؤمناً في الباطن قط، لا يكون
إلا كافراً، ولو قال: أنا مقر بوجوبها غير أنّي لا أفعلها كان هذا القول -مع هذه
الحال- كذباً منه؛ كما لو أخذ يلقي المصحف في الحش ويقول: أشهد أنّ ما فيه
كلام الله أو جعل يقتل نبياً من الأنبياء ويقول: أشهد أنه رسول الله ونحو ذلك
من الأفعال التي تنافي إيمان القلب؛ فإذا قال: أنا مؤمن بقلبي مع هذه الحال كان

كاذباً فيما أظهره من القول. فهذا الموضع ينبغي تدبره؛ فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب)).

فواضح أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُقارن تارك الصلاة بأفعال لا يُمكن أن تصدر إلا مع انتفاء إيمان القلب؛ ولكن هذا الترك لا يتحقق ظاهراً إلا بالصورة التي ذكرها بقوله: ((يأمره وليُّ الأمر بالصلاة فيمتنع حتى يقتل))، وقد صرَّح بذلك في قوله: ((ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يُقتل لم يكن في الباطن مقراً بوجوبها ولا ملتزماً بفعلها؛ وهذا كافر باتفاق المسلمين؛ كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلَّت عليه النصوص الصحيحة؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة" رواه مسلم، وقوله: "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر"، وقول عبدالله بن شقيق: "كان أصحاب محمد لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة") [المجموع ٢٢/٤٨-٤٩]. وقال رحمه الله تعالى: ((مَنْ كفر بترك الصلاة؛ الأصوب: أن يصير مسلماً بفعلها، مِنْ غير إعادة الشهادتين؛ لأنَّ كفره بالامتناع، كإبليس)) [الاختيارات الفقهية ص ٣٢]، ونقل عنه ابن عثيمين في [الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية ص ٥٠-٥١] قوله: ((وقوله عليه السلام: "مَنْ تركها فقد كفر" خصصناه: بالامتناع؛ لأنَّ الحديث مقيّد بمن ليس له عذر بالإجماع؛ وعند ذلك: لا ندري هل له عذر أم لا؟! ومعنا يقين الإسلام فلا يزال بالشك ولا بالظاهر، بل ييقن الترك المذنب على الكفر)). أما باطناً لا



ظاهراً فيتحقق عند شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بترك الصلاة مطلقاً حتى يموت على هذا الإصرار ولهذا قال: ((فأما مَنْ كان مصرّاً على تركها لا يصلي قط، ويموت على هذا الإصرار والترك: فهذا لا يكون مسلماً؛ لكن أكثر الناس يصلون تارة ويتركونها تارة: فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد)) [المجموع ٢٢/٤٨-٤٩].

قلتُ: قوله: ((لا يكون مسلماً)) إن أراد المترتب على الترك المتحقق بالامتناع المذكور وهو الظاهر من سياق كلامه فواضح، وأما إن أراد به المتعلق بالإصرار على الترك دون الامتناع فإنما أراد به: لا يكون مسلماً في الآخرة لا في الدنيا لقوله: ((فأما إذا لم يُدع ولم يمتنع: فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء، ولهذا لم يعلم أن أحداً من تاركي الصلاة تُرك غسله والصلاة عليه ودفنه مع المسلمين، ولا منع ورثته ميراثه ولا إهدار دمه بسبب ذلك، مع كثرة تاركي الصلاة في كل عصر، والأمة لا تجتمع على ضلالة؛ وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء على هذا الضرب.

فإن قيل: فالأدلة الدالة على التكفير عامة عموماً مقصوداً، وإن حملتموها على هذه الصورة كما قيل، قلتُ فائدتها وإدراك مقصودها الأعظم!!، وليس في شيء منها هذه القيود؟!.

قلنا: الكفر على قسمين: قسم تنبني عليه أحكام الدنيا من تحريم المناكح والذبائح ومنع التوارث والعقل وحل الدم والمال وغير ذلك، فهذا إنما يثبت إذا

ظهر لنا كفره إما بقول يوجب الكفر أو عمل مثل: **السجود للصنم**، وإلى غير القبلة، **والامتناع عن الصلاة**، وشبه ذلك، فهذا النوع لا نرتبه على تارك الصلاة حتى يتحقق امتناعه الذي هو الترك لجواز أن يكون قد نوى القضاء فيما بعد، أو له عذر وشبه ذلك.

والثاني: ما يتعلق بأحكام الآخرة، والانحياز عن أمة محمد، واللاحاق بأهل الكفر ونحو ذلك؛ فهذا قد يجوز على كثير ممن يدعي الإسلام وهم المنافقون الذين أمرهم بالكتاب والسنة معلوم، الذين قيل فيهم: "يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انظرونا نقتبس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا" إلى قوله: "ألم نكن معكم قالوا بلى ولكنكم فتنتم أنفسكم" الآية، فمن لم يصل ولم ير أن يصلي قط ومات على ذلك من غير توبة، فهذا تارك الصلاة مندرج في عموم الأحاديث، وإن لم يظهر في الدنيا حكم كفره، ومن قال من أصحابنا لا يحكم بكفره إلا بعد الدعاء والامتناع، فينبغي أن يحمل قوله على **الكفر الظاهر**، فأما كفر المنافقين فلا يشترط له ذلك)) [شرح العمدة ٩٢ / ٤ - ٩٣].

قلتُ: وهذا الذي ذهب إليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هو الذي انتهى إليه العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى بعد أن تساءل عن الصلاة ومكانتها؛ هل هي من أصل الإيمان كالشهادتين كما ذهب إليه شيخه أم كسائر أعمال الجوارح؟



فقال: ((فشعب الإيمان قد يتعلق بعضها ببعض تعلق المشروط بشرطه، وقد لا يكون كذلك؛ فيبقى النظر في الصلاة هل هي شرط لصحة الإيمان؟! هذا سر المسألة، والأدلة التي ذكرناها وغيرها تدل على: أنه لا يقبل من العبد شيء من أعماله إلا بفعل الصلاة، فهي مفتاح ديوانه ورأس مال ربحه، ومحال بقاء الربح بلا رأس مال، فإذا خسرها خسر أعماله كلها وإن أتى بها صورة)) [الصلاة ص ٨١].

ثم حكم في آخر المبحث على نفس الصورة التي ذكرها شيخه فقال: ((ومن العجب: أن يقع الشك في كفر من أصرَّ على تركها، ودُعِيَ إلى فعلها على رؤوس الملائ، وهو يرى بارقة السيف على رأسه، ويشد للقتل، وعصبت عيناه، وقيل له: تصلي وإلا قتلناك؟ فيقول: اقتلونني ولا أصلي أبداً.

ومن لا يُكفر تارك الصلاة يقول: هذا مؤمن مسلم!!، يُغسَّل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين، وبعضهم يقول: إنه مؤمن كامل الإيمان!!!، إيمانه كإيمانه جبريل وميكائيل؛ فلا يستحي مَنْ هذا قوله؛ من إنكاره تكفير مَنْ شهد بكفره الكتاب والسنة واتفاق الصحابة، والله الموفق)) [الصلاة وحكم تاركها ص ٨٢]، بل وأكد هذا بقوله من قبل: ((المسألة الثانية: أنه لا يُقتل حتى يُدعى إلى فعلها فيمتنع؛ فالدعاء إليها لا يستمر، ولذلك أذن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة نافلة خلف الأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، ولم يأمر بقتالهم، ولم يأذن في قتلهم؛ لأنهم لم يصروا على الترك، فإذا دُعِيَ فامتنع

لا من عذر حتى يخرج الوقت: **تحقق تركه وإصراره**) [الصلاة وحكم تاركها ص ٣٨].

قلت: وبعد هذا التوضيح - بحمد الله ومُنَّته - تبين لكل منصف ما هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية في تارك الصلاة؟ وأنه يُكفّر التارك لها مع الإصرار على الترك حتى يموت: كفراً باطناً، وأما إذا امتنع عن فعلها بعد أن يُدعى لها حتى يُقتل: فإنه يُكفّره ظاهراً وباطناً، وفي هذا تقييد لما أطلقه الشيخ عبد العزيز الريس - وأطلقه غيره وهم كثير!! - بقوله: **((أن ابن تيمية ممن يكفر بترك الصلاة؛ لكن بالترك الكلي))**.

وأما ما تساءل عنه بتعجب حين قال: **((كيف يُكفّر بترك الصلاة ولا يكفر بترك جنس العمل؟!))** فلا تعجب يا شيخ؛ لأنَّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يعدُّ الصلاة كسائر أعمال الجوارح!، وإنما هي من أصل الإيمان كالشهادتين وقد تقدّم ذلك.

ولنا أن نتساءل نحن بتعجب كذلك: العلماء الذين يعدُّون الصلاة كسائر الأعمال المفروضة ولا يُكفّرون تاركها تهاوناً بل ولا يُكفّرون بترك المباني الأربعة - كالإمام ابن بطة مثلاً - هل يُكفّرون بترك جنس عمل الجوارح؟

إن قلت: لا يُكفّرون.

قلنا: فأين الإجماع المدّعى؟!

وإن قلت: يُكفّرون.



قلنا: يلزم هذا أنَّهم يُكفِّرون بما سوى المباني الأربعة وهذا مذهب الخوارج!!؛ وقد نقل العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى مذهب السلف على عدم تكفير من ترك باقي خصال الإسلام بعد أن نقل الخلاف في المباني الأربعة فقال: ((... فأما بقية خصال الإسلام والإيمان فلا يخرج العبد بتركها من الإسلام عند أهل السنة والجماعة؛ وإنما خالف في ذلك الخوارج ونحوهم من أهل البدع...، فسائر خصال الإسلام الزائدة على أركانه الخمسة ودعائمه إذا زال منها شيء نقص البناء، ولم ينهدم أصل البناء بذلك النقص)) [فتح الباري لابن رجب ١١ / ١].

فأين تذهبون؟؟!

وبعبارة أخرى: لو أنَّ رجلاً ترك المباني الأربعة بل ولم يعمل شيئاً بجوارحه لكنه كان يُطعم الطعام للناس ويلين الكلام معهم يفعل ذلك تديناً؛ فيكون مسلماً عند القائلين بعدم كفر تارك المباني الأربعة -بزعمكم- لأنه قد ظهر عمل يدل على إيمان قلبه؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((فإطعام الطعام عمل ظاهر، يفعله الإنسان لمقاصد متعددة، وكذلك لين الكلام)) [المجموع ٧ / ٢٦٤].

فإذا ترك إطعام الطعام كفر عندهم -بزعمكم- لا لأنه ترك إطعام الطعام
ولين الكلام وإنما لأنه ترك جنس العمل الذي هو من لوازم إيمان القلب!!
فانتفى الارتباط بين الباطن والظاهر!!، بينما حقيقته أنه كفر بسبب ترك إطعام
الطعام!!، وهذا من أغرب الأمور؛ وهو لازم قولكم لا محال؛ فإما أن تلتزموه
وإما أن ترجعوا عن دعوى الإجماع؟.

ثم قال الشيخ عبد العزيز الريمي وهو يبين سبب خطأ مَنْ نسب إلى شيخ
الإسلام تكفير تارك جنس العمل:

((والذي أورد هذا الخطأ عند بعضهم: أنه يرى ابن تيمية يقرر أنه يكفي
في الإيمان أعمال القلوب ولا يذكر أعمال الجوارح، فيظن أن ابن تيمية لا يشترط
جنس أعمال الجوارح؛ وهذا خطأ لأن ابن تيمية نفسه يقرر أنه يلزم من وجود
أعمال القلوب وجود أعمال الجوارح فذكر اللازم يوجب وجود الملزوم. راجع
مجموع الفتاوى (٧ / ١٩٤)).

قلت: بل السبب ما ذكرته من نقول عن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في
مباحث الإيمان؛ وأن الأعمال الظاهرة من كمال الإيمان، أما مسألة التلازم فقد
بيننا ذلك؛ وأن التلازم قد يكون عند القوة ولا يكون عند الضعف، وإذا عُد
اللازم قد يُعدم الملزوم أو قد يضعف؛ والأصل بقاء الإسلام فلا يزول بالشك.



خامساً: ثم ختم هذا الموضوع بقوله: ((ثم لابد من ملاحظة أمر مهم: وهو أن هناك فرقاً بين الكلام على ترك جنس العمل وترك أفراد الأعمال؛ فإنَّ كلام العلماء كثيراً ما يكون راجعاً إلى ترك الأفراد لا الجنس، وإنما يتكلمون عن ترك الجنس عند الرد على المرجئة، وإثبات أن العمل من الإيمان، وأن هناك تلازماً بين الظاهر والباطن)) وبه ينتهي كلام الشيخ عبد العزيز الرئيس في مبحث جنس العمل من كتابه "الألباني والإرجاء ص ٢-٤ هامش (٥)".

قلت: بيناً موضعَ المعركة -كما يصفها ابن القيم- بين أهل السنة والمرجئة وأنها في أعمال القلب، وذكرنا عن شيخ الإسلام أنَّه يُغلِّط من ظنَّ أنَّ النزاع مع المرجئة إنما هو في أعمال الجوارح؛ فلماذا نحاول أن نحصر النزاع بين أهل السنة والمرجئة في تارك جنس أعمال الجوارح؟! ثم بعدها إذا توهم متوهم أن من لا يُكفر تارك جنس عمل الجوارح -كالشيخ الألباني- قد خالف عقيدة السلف ووافق مذهب المرجئة قُمنّا بالتأليف للدفاع عنه!!.

وأما كيف كان علماء السلف يردُّون على المرجئة؟ فإليك من كلام شيخ الإسلام ما يبين ذلك:

قال رحمه الله تعالى: ((وكذلك قوله: "إنَّ الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم. ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم إسرارهم. فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم. ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله

وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم" سورة محمد/ ٢٥-٢٨، فقد أخبر سبحانه أنَّ هؤلاء ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى، وأنَّ الشيطان سول لهم وأملى لهم أي: وسَّع لهم في العمر، وكان هذا بسبب وعدهم للكفار بالموافقة؛ فقال: "ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر" ولهذا فسر السلف هؤلاء الذين كرهوا ما أنزل الله الذين كانوا سبب نزول هذه الآية بالمنافقين واليهود. قالت الوعيدية: الله تعالى إنما وصفهم بمجرد كراهة ما نزل الله، والكراهة عمل القلب. وعند الجهمية: الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه؛ هذا قول جهم والصالحى والأشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه، وعند فقهاء المرجئة: هو قول اللسان مع تصديق القلب؛ وعلى القولين: أعمال القلوب ليست من الإيمان عندهم كأعمال الجوارح، فيمكن أن يكون الرجل مصدقاً بلسانه وقلبه مع كراهة ما نزل الله، وحينئذ فلا يكون هذا كافر عندهم، والآية تتناوله، وإذا دلَّت على كفره دلَّت على فساد قولهم)) [منهاج السنة ٢٨٨/٥].

✽ وأما تقسيم الأعمال إلى جنس وآحاد فله جهتان؛ إن كان مجرد تقسيم هيكلي كما يُقسَّم أهل السنة والجماعة الدِّينَ إلى أصول وفروع من حيث اللغة فلا إشكال وقد نطق بذلك شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وغيره، وإن أنبنى عليه أحكام كتكفير تارك جنس العمل، وأما آحاده فقد يكفر كما في المباني الأربعة



وقد لا كما في باقي الواجبات؛ فهذا تقسيم محدث وهو يشبه إلى حد كبير تقسيم المعتزلة الدين إلى أصول وفروع من حيث الماهية والحكم على جاهلها، وهو تقسيم محدث.

✱ ثم ما هو جنس العمل الذي يريده شيخ الإسلام في كلامه؟! هل يريد به أي عمل من أعمال الظاهر والباطن؟ أم أي عمل من أعمال الظاهر؟ فإن كان الأول فلا حجة لكم علينا، وإن كان الثاني؛ فهل أعمال الظاهر يدخل فيها القول أم لا يدخل؟ فإن كان الأول فلا حجة لكم علينا، وإن كان الثاني؛ فهل هي أعمال عامة أم معيّنة؟ بعبارة أخرى: هل تدخل فيها أعمال الإيمان التي هي من أصل التوحيد وترك آحادها يتضمن ترك الإيمان، أم لا تدخل فيها تلك الأعمال وإنما هي محصورة في فعل المأمورات التي هي من لوازم الإيمان وكمالها ولا يتضمن ترك آحادها ترك الإيمان؟ فإن كان الأول فلا حجة لكم علينا، وإن كان الثاني؛ فلا حجة لكم علينا بقاعدة التلازم بين الباطن والظاهر؛ لأن التلازم يتحقق بأدنى شيء ظاهر ولو كان لفظة!، ولو كان حركة!، ونحن نقر أن أعمال الإيمان التي يتضمن ترك آحادها ترك الإيمان من لوازم إيمان القلب؛ إن عُدَّتْ عُدَمُ الإيمان الذي في القلب، ونقر بأن النطق بالشهادتين كذلك، ونقر بأن أعمال الجوارح من لوازم إيمان القلب؛ وبعدمها يضعف الإيمان وينقص؛ أفلا يكون هذا تلازم بين الباطن والظاهر؟! أم لا يكون إلا بتكفير تارك أعمال الجوارح؟! ما لكم كيف تحكمون؟ وبأي كيل تكيلون؟!

وإليك من نصوص شيخ الإسلام ما يبين ما ذكرناه في هذه الإلزامات:
قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((فالتصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح؛ فإنَّ هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، ونقول: إنَّ هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة وتخرج عنه أخرى)) [المجموع ٧/ ١٢٢].

وقال: ((فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر؛ لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك قال بعضهم: "نية"، ثم بين آخرون: أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولا إلا بـ "موافقة السنة"، وهذا حق أيضاً، فإنَّ أولئك قالوا: قول وعمل ليبينوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال)) [المجموع ٧/ ٥٠٦].

وقال: ((فأما العمل الصالح بالباطن والظاهر فلا يكون إلا عن علم؛ ولهذا أمر الله ورسوله بعبادة الله والإنابة إليه وإخلاص الدين له ونحو ذلك، فإنَّ هذه الأسماء تنتظم العلم والعمل جميعاً، علم القلب وحاله - وإن دخل في ذلك قول اللسان - وعمل الجوارح أيضاً، فإنَّ وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول؛ وهذا ظاهر)) [المجموع ٢/ ٣٨٢].

قلتُ: دلَّت هذه النقول أنَّ العمل يدخل فيه عمل القلب وعمل الجوارح.



وقال: ((فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علماً وعملاً قلبياً لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق؛ كما قال أئمة أهل الحديث: قول وعمل، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازم له، متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد)) [المجموع ١٨٧/٧].

وقال: ((فلما ذكر الإيمان مع الإسلام: جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة؛ الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج، وجعل الإيمان ما في القلب من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر)) [المجموع ١٤/٧].
وقال وهو يذكر منشأ غلط المرجئة: ((الرابع: ظنُّ الظانِّ أن ليس في القلب إلا التصديق، وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح!!؛ والصواب: أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر: قول ظاهر وعمل ظاهر؛ وكلاهما مستلزم للباطن)) [المجموع ٥٥٤/٧].

وقال: ((وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضاً تأثير فيما في القلب فكل منهما يؤثر في الآخر؛ لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه)) [المجموع ٥٤١/٧].

قلتُ: دلت هذه النقول على أَنَّ الظاهر يدخل فيه قول اللسان وعمل

الجوارح!.

وقال: ((فَبَيَّنَ: أَنَّ صلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد، فإذا كان الجسد غير صالح دلَّ على أَنَّ القلب غير صالح. والقلب المؤمن صالح؛ فعلم أَنَّ من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمناً، حتى أَنَّ المكروه -إذا كان في إظهار الإيمان- فلا بدَّ أن يتكلم مع نفسه وفي السر مع من يأمن إليه، ولا بد أن يظهر على صفحات وجهه وفلتات لسانه -كما قال عثمان- وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله ولا بفعله قط فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان؛ وذلك أَنَّ الجسد تابع للقلب فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجهه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه، وإن لم يظهر كل موجهه لمعارض فالمقتضى لظهور موجهه قائم، والمعارض لا يكون لازماً للإنسان لزوم القلب له، وإنما يكون في بعض الأحوال متعذراً إذا كتم ما في قلبه كمؤمن آل فرعون؛ مع أنه قد دعى إلى الإيمان دعاءً ظهر به من إيمان قلبه ما لا يظهر من إيمان مَنْ أعلن إيمانه بين موافقيه)) [المجموع ١٤ / ١٢١-١٢٢].

وقال: ((وأما الإرادة الجازمة فلا بدَّ أن يقترب بها مع القدرة فعل المقدور؛ ولو بنظرة أو حركة رأس أو لفظة أو خطوة أو تحريك بدن)) [المجموع ٧ / ٥٢٧].



قلتُ: دلَّت هذه النقول على أَنَّ التلازم يتحقق بأدنى شيء يظهر على الظاهر؛ ولا يلزم أن يكون هذا الشيء عملاً من أعمال الجوارح!.

وقال وهو يتكلَّم عن المرجئة: ((وأيضاً فأخرجهم العمل: يُشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضاً؛ وهذا باطل قطعاً، فإنَّ مَنْ صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعاً بالضرورة، وإنَّ أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان أخطأوا أيضاً لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن؛ وليس المقصود هنا ذكر عمل معين؛ بل مَنْ كان مؤمناً بالله ورسوله بقلبه: هل يتصور إذا رأى الرسول وأعداءه يقاتلونه -وهو قادر على أن ينظر إليهم ويحضَّ على نصر الرسول بما لا يضره- هل يمكن مثل هذا في العادة إلا أن يكون منه حركة ما إلى نصر الرسول؟! فمن المعلوم أنَّ هذا ممتنع. فلهذا كان الجهاد المتعين بحسب الإمكان من الإيمان، وكان عدمه دليلاً على انتفاء حقيقة الإيمان؛ بل قد ثبت في الصحيح عنه: "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة نفاق" وفي الحديث: دلالة على أنه يكون فيه بعض شعب النفاق مع ما معه من الإيمان، ومنه قوله تعالى: "إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون"، وأيضاً فقد ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكراً فليغيره بيده فإنَّ لم يستطع فبلسانه فإنَّ لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان" وفي رواية: "وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة خردل". فهذا يبين: أنَّ

القلب إذا لم يكن فيه بغض ما يكرهه الله من المنكرات كان عادماً للإيمان، والبغض والحب من أعمال القلوب، ومن المعلوم: أنَّ إبليس ونحوه يعلمون أنَّ الله عزَّ وجلَّ حرَّم هذه الأمور ولا يبغضونها بل يدعون إلى ما حرم الله (ورسوله)) [المجموع ٧/ ٥٥٦-٥٥٧].

قلتُ: وهذا النصُّ يدل على أنَّ الظاهر قد يكون بعمل من أعمال الإيمان التي يتضمن تركها ترك الإيمان؛ كنصرة الرسول المعتدى عليه ولو بحركة كالحض على مناصرته، ولا يلزم أن يكون من أعمال الجوارح مما لا يتضمن تركها ترك الإيمان.

قلتُ: وبهذا نعلم مراد شيخ الإسلام من قوله: ((وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجهه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجهه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)) [المجموع ٧/ ٦٤٤]، فإنَّ الظاهر يدخل فيه الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة؛ فيُعدم الإيمان بانتفاء الأول ويضعف بانتفاء الثاني، وقد يريد به الأعمال الظاهرة خاصة فيكون التردد بحسب المنقول عن السلف في المباني الأربعة، والله أعلم.

✽ وأقول: ثم إنَّ أوَّل مَنْ أحدث تقسيم العمل إلى جنس وأحاد من حيث كفر التارك هو سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء" بحسب علمي؛ ثم أخذه منه القطبيون، ثم تسرَّب على حين غفلة إلى السلفيين!!، حتى بدأنا نسمع



من يقول به بل ويقرّه علماء أفاضل ومشايخ أكابر!؛ حتى قال فيه فقيه العصر-
سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى -عندما سُئل عنه-
كلمته التي شرحت بها صدور وضاحت بها صدور: ((مَنْ قال هذه القاعدة؟!
مَنْ قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله؟! كلام لا معنى له، نقول: مَنْ كَفَّرَ الله
ورسوله فهو كافر، وَمَنْ لم يكفِّر الله ورسوله فليس بكافر هذا الصواب. أما
جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة؛ لا فائدة منها))
[الأسئلة القطرية].

ثم يأتي الشيخ عصام السناني غفر الله له فيقول في هذا الكلام: ((الشيخ
رحمه الله أنكر إطلاق لفظ "جنس العمل" سياسة؛ لإبعاد الشباب عن الجدل
الواقع بينهم)) [أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلية في مسمى
الإيمان]، أي: أن التقسيم ليس بمحدث ولا غبار عليه، ولا حول ولا قوة إلا
بالله.

وما أعدل ما قاله العلامة الشيخ الكبير ربيع المدخلي حفظه الله تعالى في
رده على فالح: ((وأنا لم أتعرّض في نصيحتي لتارك جنس العمل من حيث إنه
كافر أو ليس بكافر، وإنما استنكرت قولكم بأن من لم يكفِّر يكون موافقاً
للمرجئة في القول بنقص الإيمان الذي لم يقل به المرجئة!!، فإذا كان هذا الذي لم
يكفِّر مَنْ يدخل العمل في الإيمان ويقول إنه يزيد وينقص؛ فكيف يصحُّ قياسه



على المرجئة وإلحاقه بهم وهم لا يُدخلون العمل في الإيمان ولا يقولون بزيادته ونقصه؟!!!، وإذن فمناط الإلحاق وعلته: وهو القول بنقص الإيمان لا يوجد في الأصل وهو قول المرجئة المعروف)).

وقال حفظه الله تعالى في "نصيحته الثانية": ((كان ينبغي أن تنصحهم بعدم الخوض في جنس العمل لأنَّه أمرٌ لم يخض فيه السلف فيما أعلم، والأولى التزام ما قرَّره وآمن به السلف من: أنَّ الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، وأنَّه يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. ثمَّ الإيمان بأحاديث الشفاعة التي تدلُّ على أنَّه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرَّةٍ من إيمان أو أدنى أدنى مثقال ذرَّةٍ من إيمان)).

قلتُ: أخشى أن سيأتي رجل بعد موت الشيخ ربيع فيقول: إنما أنكر إطلاق لفظ "جنس العمل" سياسةً لإبعاد الشباب عن الجدل الواقع بينهم!!!.

وأخيراً: فهذا آخر ما أردتُ بيانه من تعليقات حول الإجماع المدَّعى في كفر تارك جنس عمل الجوارح؛ وقد طال الكلام في غيره ضرورة لارتباطه به، أسأل الله تعالى أن أكون قد وفَّقتُ في ذلك كله، وآملُ من أخٍ ناصحٍ أن يُطالعه بنظر الإنصاف لا بنظر الاعتساف فيسد ما فيه من خللٍ ويُصلح ما فيه من زللٍ؛ فقلَّما



يَخْلُو إِنْسَانٌ مِنْ نِسْيَانٍ أَوْ يَنْجُو قَلَمٌ مِنْ طَغْيَانٍ، جَمَعَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ تَحْتَ ظِلِّ
عَرْشِ الرَّحْمَنِ.

كُتِبَ

أَخُوكُمْ وَمُحِبُّكُمْ

أَبُو مُعَاذٍ رَائِدُ آلِ طَاهِرٍ



الفهرس

١	المقدمة
٣	سبب الكتابة في هذا الموضوع
٤	بداية التعليق على ما جاء في كتاب (الإمام الألباني والإرجاء)
٥	قول الإمام مجدد التوحيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى الذي لا يُكْفَرُ تارك المباني الأربعة
٦	توضيح رافع من العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى لحديث الشفاعة في قوله: (لم يعملوا خيراً قط)
٧	صحة تقسيم الإيذان إلى أصل وفرع أو أصل وكيال وبطلان تقسيم العمل إلى جنس وآحاد من حيث كفر التارك لها
٨	أولاً: ذكر الشيخ عبد العزيز هاشماً نقل فيه مَنْ نقل الاتفاق على كفر تارك جنس العمل
٩	التعليق: أنقل للقارئ الكريم هذه النقول من مصادرهما ليتبين له حقيقة هذا الإجماع ثم أعلق عليها بشيء للتوضيح
١٨	ثانياً: قال الشيخ عبد العزيز وهو يؤكّد الإجماع المدّعى على كفر تارك أعمال الجوارح بالكلية بالدليل وبقاعدة التلازم بين الإيذان والعمل
١٩	التعليق
٢٥	ثالثاً: ثم قال الشيخ: ((وينبغي أن يتنبه لما يلي: ١- أنه لا يستطيع أحد أن يحكم على أحد أنه لم يعمل شيئاً من جنس أعمال الجوارح؛ ولكن أهل العلم يذكرون هذه المسألة رداً على المرجئة؛ من باب إثبات قوة التلازم بين الظاهر والباطن. والله أعلم))
٢٥	التعليق
٢٧	تبيهات ذكرها الشيخ عبد العزيز في بيان عدم صحة التمسك بحديث (لم يعملوا خيراً قط) وغيره في عدم كفر تارك جنس عمل الجوارح، منها: ((أ- أن عموم هذا الحديث تدخل فيه أعمال القلوب، فهل من قائل به أخذاً بهذا العموم؟ فإن قيل بالإجماع خصص أعمال القلوب؛ فكذلك يقال في جنس أعمال الجوارح))
٢٧	التعليق
٣٤	تابع التبيهات: ((ب- أن الاستدلال بهذا الحديث من باب الاستدلال بالأمر المحتمل، والاحتمال إذا توارد على دليل بطل الاستدلال به...))
٣٥	التعليق
٣٨	تابع التبيهات: ((ج- أن هناك أحاديث فيها نفي العمل مع ذكر بعض الأعمال في الحديث نفسه؛ كحديث أبي سعيد الخدري في الذي قتل مائة نفس، قالت ملائكة العذاب: "لم يعمل خيراً قط" متفق عليه. مع وجود أعمال صالحة عملها كالهجرة، فصار النفي في هذه الأحاديث ليس نفيّاً للكل كما أفاده ابن خزيمة في كتاب التوحيد))
٣٨	التعليق
٤١	تابع التبيهات: ((د- الاستدلال بهذا الحديث من الاستدلال بمورد النزاع...))
٤١	التعليق
٤٢	رابعاً: ثم انتقل الشيخ عبد العزيز في تنبيهاته إلى تخطئة مَنْ ينسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية عدم التكفير بترك جنس العمل
٤٣	التعليق
٥٥	لا يمكن أن يُنسب لشيخ الإسلام قول في حكم تارك جنس أعمال الجوارح مطلقاً لا نفيّاً ولا إثباتاً؛ إلا بالتقييد
٦٠	يبقى أصل الخلاف بين علماء أهل السنة والجماعة في تارك الصلاة؛ هل هي من الأعمال التي تركها يُضاد الإيذان ويلزم من تركها زوال أصل الإيذان كدوس المصحف؟ وفي أي صورة يلزم ذلك؟ أم أنها من أعمال الجوارح التي تركها لا يضاد الإيذان؟
٦٥	تساؤل الشيخ عبدالعزيز الرئيس: فكيف يُكْفَرُ بترك الصلاة ولا يكفر بترك جنس العمل؟!
٦٥	التعليق
٦٨	خامساً: ثم ختم هذا الموضوع بقوله: ((ثم لا بد من ملاحظة أمر مهم: وهو أن هناك فرقاً بين الكلام على ترك جنس العمل وترك أفراد الأعمال؛ فإن كلام العلماء كثيراً ما يكون راجعاً إلى ترك الأفراد لا الجنس، وإنما يتكلمون عن ترك الجنس عند الرد على المرجئة، وإثبات أن العمل من الإيذان، وأن هناك تلازماً بين الظاهر والباطن))
٦٨	التعليق
٦٩	أما تقسيم الأعمال إلى جنس وآحاد فله جهتان
٧٠	ما هو جنس العمل الذي يريده شيخ الإسلام في كلامه؟! هل يريد به أي عمل من أعمال الظاهر والباطن؟ أم أي عمل من أعمال الظاهر؟
٧٥	أول مَنْ أحدث تقسيم العمل إلى جنس وآحاد من حيث كفر التارك هو سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء"
٧٧	أخيراً
٧٩	الفهرس